جامعة بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير العولمة على النظام السياسي الجزائري

2014 - 1999

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إعداد الطالبة:

حميدة سناء

تحت إشراف الأستاذ:

د / حروري سهام

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
حروري سهام	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية:

2015/2014.

بسم الله الرحمان الرحيم

"إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ". 88

صدق الله العظيم

سورة هود .الآية 88

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي أعانني ووفقني بفضله وكرمه في انجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر الجزيل للدكتورة "حروري سهام" لإشرافها على هذه المذكرة ، وما قدمت لي من نصائح وتوجهات قيمة في سبيل انجاز هذه المذكرة.

والى كل معلمي وأساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي إلى من جمعني بهم قسم العلوم السياسية وخاصة دفعة الماستر 2015 تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة.

وإلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد

الاهداء

*****أهدي هذا العمل المتواضع*****

إلى الوالدين العزيزين

إلى كل الأهل والأصدقاء والأقارب

إلى كل أساتذتي ومعلمي وزملائي

إلى كل من تمنى لي يوما التوفيق والنجاح

إلى كل من يحب أن يهدى إليه هذا العمل.

مقدمة

مقدمة

تعد العولمة الإطار الشامل للنظام الرأسمالي لأنها تعبر عن التغيير الذي لحق بالعلاقات الدولية عموما والعلاقات بين الرأسمالية المركزية والعالم غير الرأسمالي بشكل خاص، أين تم توظيف القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة والاستغلال .

لقد أصبح العالم اليوم يتعامل مع أطر عديدة وجديدة تتمثل في حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات، وعالم بلا حدود وهذا ما جعل منها مفهوما معقدا متعدد الأوجه من جهة وضرورة الاختيار الحقيقي بين ما هو فردي وما هو جماعي وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين العلمانية والدين وبين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل من جهة ثانية.

عملت العولمة على تحقيق أهدافها بآليات لينة في مختلف دول العالم في طوال العقد الأخير من القرن العشرين على اعتبار أنها قدر محتوم على الدول لمواجهته، وتجلى ذلك في رفع الحرية ومنادات بحقوق الإنسان وضرورة الإسراع في عملية التحول الديمقراطي تحت ذرائع مختلفة لأنها تمثل المؤثر الأساسي والمتمثل في الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

والجزائر كغيرها من الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا تأثرت بالعولمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأنها من الدول المتأثرة بشكل أساسي بسبب قلة التطور .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنا النظام السياسي الجزائري قام بجمله من الإصلاحات غطتها كل أبعاد العولمة بهدف اللحاق بالدول المتقدمة والاندماج في المنظومة العالمية ومن أهمها العمل على تقوية

الرابطة القائمة بين المجتمع عن طريق الديمقراطية والحرية والمساواة والعمل على اندماج في الاقتصاد العالمي

ألا أن التفاعل نظام السياسي الجزائري مع تأثيرات العولمة تنوع بين الإيجاب والسلب نتيجة الاختلاف الظروف المحيطة به ،سواء تعلق الآمر بمستوى التطور الذي حققه أو ما يحتكم عليه من الموارد والأهداف التي سطرها .

- دراسة التأصيل المفاهيمي للعولمة وآلياتها ومجالاتها.
- تحليل النظام السياسي الجزائري من خلال عمل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية
- دراسة كيفية تعامل النظام السياسي مع العولمة.

أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت الأسباب لاختيار هذا الموضوع فهناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أسباب ذاتية

- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسة : أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة .
- الميول إلى دراسة المواضيع المتعلقة بالوطن.

.أسباب موضوعية

- تأصيل المفاهيمي للعولمة والياتها ومجالاتها
- دراسة التغيرات والتحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة المتمثلة في العولمة التي شملت الأطر الفكرية والأيديولوجية والاقتصادية والسياسية.
- تبيان تأثيرات العولمة على توجهات النظام السياسي الجزائري وكيفية التعامل معها.

الدراسات السابقة:

وهي تلك الدراسات التي عالجت موضوع العولمة وتأثيرها على النظم السياسية وعالجت النظام السياسي الجزائري وتتمثل في:

- كتاب الأستاذ الدكتور. محمد سعد أبو عامود المعنون بـــــ: النظم السياسية في ظل العولمة الذي صدر في 2010 : حيث تطرق إلى الإشكاليات التي تواجه النظم السياسية في ظل العولمة وحددها في ثلاث مجموعات هي: مجموعة الإشكاليات البنائية ومجموعة الإشكاليات الوظيفية و مجموعة الإشكاليات الفكرية وتحليل أنماط استجابة النظم السياسية المختلفة لهذه الإشكاليات.

وفي نهاية هذه الدراسة توصل لنتيجة مؤداها أن النظام السياسي الذي يستطيع أن يتكيف بنائيا ووظيفيا مع متطلبات هذا الواقع السياسي الجديد. هو النظام الذي يستطيع أن يتعامل معه بكفاءة وفعالية أما النظام الذي يخفق في هذا الاختيار العسير فإنه يدخل بمجتمعه إلى دائرة المجهول.

- مذكرة الطالب بوضياف محمد المعنونة بـــــــمستقبل النظام السياسي الجزائري وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر عام 2008. حيث حاول فيها دراسة الإشكالية المتعلقة بمستقبل النظام السياسي الجزائري في ظل الثورة الديمقراطية العالمية وفي ظل استراتيجيات الأوروبية التي تهدف إلى التحكم والسيطرة على الفضاء المتوسطي

وفي الأخير توصل إلى مجموعة من النتائج أو الاستنتاجات وهي أن النظام السياسي الجزائري منذ نشأته والمؤسسة العسكرية تلعب الدور الأساسي والحاسم في تحديد سلوكه.

وتوصل إلى أن الجزائر حاولت تحسين ظروف معيشة المواطن لكن عجزها في تحريك عجلة الإنتاج واستمرار معدلات النمو بعائدات النفط كان عائق أمامها. وأن للجزائر إمكانيات كبيرة وموارد متعددة ومتنوعة يجب استغلالها من أجل التحول إلى وضع.

إشكالية الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة وحدود تأثير العولمة على توجهات النظام السياسي الجزائري في مختلف المجالات خلال الفترة الممتدة من 1999-2014 و لذلك تم طرح الإشكالية التالية:

- فيما تكمن تأثيرات العولمة على النظام السياسي الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- ما المقصود من العولمة وآلياتها؟
- فيما تتمثل مظاهر تأثير العولمة على النظام السياسي الجزائري؟
- كيف استجاب النظام السياسي الجزائري لتأثيرات العولمة؟

فرضية الدراسة

محاولة الإجابة الأولية على الإشكالية المطروحة ثم صياغة الفرضيات التالية:

- توجه النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاح الشامل:السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ناتج عن تكيفه مع العولمة.

منهجية الدراسة.

يعد اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها أمر بالغ الأهمية حتى يكتشف المنهج الظاهرة بأبعادها الواقعية وخصائصها ويتابع تطوراتها.

- المقترب النظمي:

يعد الأكثر ملائمة لدراسة وتحليل مدخلات ومخرجات النظام السياسي الجزائري من جهة وإبراز الطابع الحركي للنظام من جهة ثانية.

منهج دراسة الحالة:

هو الطريقة لدراسة وحدة معينة دراسة تفصيلية وعميقة بغرض استفاء جميع جوانبها وينطبق هذا المنهج على هذا الموضوع من خلال دراسة وحدة معينة ممثلة في النظام السياسي الجزائري.

هندسة الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى ثلاث فصول : تناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للعولمة والنظام السياسي الجزائري من خلال مبحثين تطرق الأول إلى مفهوم العولمة والمبحث الثاني إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، وفي الفصل الثاني سلط الضوء على مظاهر تأثير العولمة على النظام السياسي الجزائري وذلك في ثلاث مباحث تعرضت بالترتيب إلى تناول المظهر السياسي والمظهر الاقتصادي والمظهر الاجتماعي والثقافي، أما الفصل الثالث فقد خصص لتقييم العولمة وتقديم دراسة مستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل العولمة وذلك في مبحثين حيث عالج الأول الإيجابيات والسلبيات العولمة والثاني وضح سيناريوهات النظام السياسي في ظل تأثيرات العولمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للعولمة و النظام السياسي الجزائري

تعد العولمة الظاهرة التي ميزت العالم ما بعد الحرب الباردة لا سيما من ناحية ارتباطه الوثيق بالديمقراطية مما أدى إلى انتشارها في أطروحات سياسية وقد اكتسبت دلالات إستراتيجية تهدف إلى التأثير على الأنظمة السياسية من خلال تغييرها أو إصلاحها .

النظام السياسي الجزائري احد هذه التي تعرضت للتأثير وعليه سيتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للعولمة والنظام السياسي الجزائري من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :مفهوم العولمة .

المبحث الثالث :مفهوم النظام السياسي الجزائري .

المبحث الأول: مفهوم العولمة

العولمة تعبر عن مجموعة من الظواهر والعمليات التي يشهدها العالم في مجالات مختلفة والممتدة الى العديد من المستويات داخل الدول وعبر الدول وفوق الدول .

المطلب الأول: تعريف ونشأة العولمة

أولا: تعريف العولمة

اختلفت و تعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين لمصطلح العولمة لدرجة أنه أصبح من الصعب إعطاء تعريف جامع لها نظرا لتناولها من زاويا مختلفة، متباينة في آن واحد إذ أن كل منهم يقدم تعريف يتماشى وتصوره للظاهرة

I.العولمة لغة:

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد للعولمة إلا أنها كمصطلح يعود في أصلها إلى اللغة الإنجليزية" GLOBAL" والتي تعني عالمي أودولي أوكروي و ترتبط أحيانا كثيرة بالفرنسية ويصبح معنى المصطلح القرية العالمية "GLOBAL VILLAGE"أي أن العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة

أما المصطلح الإنجليزي GLOBALISATION يترجم إلى الكوكبية الكونية أو العولمة ويتصل بها فعل "**عولم**" على صيغة **فوعل** و كانت الغلبة لكلمة العولمة لشيوع استخدامها[1]

II.إصطلاحا:

تعددة تعريفات العولمة نتيجة لانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أوقبولا كما يلي:

[1]- أحمد ثابت و آخرون، **العولمة و تداعياتها في الوطن العربي** ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 12.

1. يعرفها الدكتور **عبد الرحمان خليفة** على انها:"هي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني المعاصر بدأت بالحداثة، ما بعد الحداثة، العالمية ثم العولمة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الكوكبة نسبة إلى كوكب الأرض ثم ينطلقون إلى مرحلة الكوني".[1]

يرى هنا الدكتور خليفة انها نتاج لتطور الفكر الإنساني من الحداثة إلى العولمة.

2. يعرفها الدكتور**صادق العظم** بانها:" وصل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الانتاج ، وهذا يعني رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت الرسلمة على مستوى السطح اي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعدما كانت محصورة كليا في مجتمعات المركز."[2]

في هذا التعريف يحصر العولمة في انتقال من التبادل التجاري إلى عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج وإعادة بناء العالم من الجذور، وانتقال الرأسمالية إلى الأطراف أو المحيط.

3. ويعرفها الدكتور **أبو راشد:** على أنها: "التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال وانعدام القيم الإنسانية الأخلاقية وسيادة منطق الربح والازدهار الفردي والبقاء للأقوى من خلال تجارة سوق المعلوماتية والاستلاب الثقافي للشعوب والدول والقوميات""[3] .

يعتبر هذا التعريف العولمة أمر سلبي تسعى إلى جعل الإنسان عبدا للآلة والتطور العلمي وانعدام الأخلاق الإنسانية فيها وسيادة منطق البراغماتية.

4. يعرفها الدكتور **الجابري** أنها: "نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، كما تعني الهيمنة وفوضى نمط الواحد للاستهلاك والسلوك."

---

[1]- فضل الله سلطان، **العولمة السياسية.** الإسكندرية: دار الجامعيين للطباعة، 2000، ص 10.

[2]– نفس المرجع، ص11.

[3]– احمد ثابت واخرون، مرجع سابق، ص13.

هنا الجابري وصل إلى نتيجة مفادها التمييز بين العولمة والعالمية ففي حين العولمة هي مرادف للهيمنة والسيطرة وما تحمله من دلالات ونتائج، أما العالمية تعني التفتح أي الانفتاح على الآخر والثقافات الأخرى في ظل الاحترام المتبادل والتعدد مع الحفظ بشكل من التمييز والخصوصية

5. **يعرفها نوينغ:** على أنها" عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد المالي، كما أنها تصف العلميات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في إحدى أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات. [1]

ثانيا:نشأة العولمة :

لايمكن تقديم تحليل علمي لأي ظاهرة من الظواهر السياسية دون التعرف على السياق التاريخي لتطورها وفي نشأة العولمة نجد هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي :

أ/ العولمة هي نتاج لمرحلة الأخيرة من الرأسمالية :

حيث يرى روبنسن أن العولمة ليست عملية جديدة فهي عملية طويلة الأمد استمرت وتشكلت عبر القرون من خلال الوجه الأخير للرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وفي هذه العملية المؤسسات السياسية والثقافية التي قيدت الرأسمالية من قبل قد اختفت ممهدة الطريق للتسليع الكلي للحياة الاجتماعية ،بمعنى جعل مكونات الحياة الاجتماعية قابلة للعرض في السوق .ويركز روبنسن على أن التحليل العولمة الاقتصادية يبرز أن الرأس المال أنجز وجودا كونيا جديدا للتعبئة وإعادة تنظيم الإنتاج على المستوى العالم وفقا لسلطة كلية تستند إلى اعتبارات سياسية واعتبارات التكلفة[2] .

ب/ العولمة ظاهرة جديدة ناتجة عن التطورات المعاصرة في مجال العلمي والتكنولوجي :

[1] – فضل الله سلطح، مرجع سابق، ص11

[2] –سعد ابو عامود،**النظم السياسية في ظل العولمة** .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2010،ص68

حيث يرى أن العولمة نتاج التطورات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وهي التطورات المعاصرة في مجال العلمي والتكنولوجي خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمثلت في تسهيل وتكثيف الاتصالات بين مختلف جهات العالم وقد صاحب ذلك تغير بنية الاقتصاد حيث تحول إلى اقتصاد يقوم على المعرفة بوصفها المصدر الأساسي للقيمة المضافة التي يركز عليها بناء وتكوين ثروة الأمم.

ج/تشكيك في وجود ظاهرة العولمة :

بحيث يرى أنها مجرد أسطورة من أساطير الرأسمالية والمتمثلة في إعادة إنتاج استغلال الأمم الفقيرة وتعظيم مكاسبها وأرباحها وأحكام سيطرتها على اقتصاد العالم خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي الأمر الذي يعد بمثابة الفرصة التاريخية للنظام الرأسمالي والقوي الرأسمالية لفرض نموذجها الاقتصادي على العالم حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا التغيير له ثلاثة سمات متلازمة وهي :

*إنها تغيرات جذرية تمس جوهر الأسس التي تقوم عليها الأنظمة والمؤسسات والقيم المجتمع.

*إنها تغيرات متلازمة أي تشمل كل الجوانب الحياة الإنسانية.

*إنها تغيرات بالغة السرعة [1].

المطلب الثاني: آليات العولمة:

كما سبقت الإشارة إلى أن ظاهرة العولمة ليست بحدث مستقل بذاته إنما تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل وتقاطع عمليات مختلفة ومتعددة تعمل عبر وسائل وآليات مختلفة بهدف الوصول إلى العولمة بجميع النشاطات الإنسانية و تتمثل هذه الآليات في المنظمات الدولية.

تعرف هذه الأخيرة على أنها كل اتفاق بين مجموعة من الدول لتحقيق أغراض مشتركة فيما بينها، حيث يعتبر الاتفاق المبرم بين الدول الركن الأساسي في إنشاء منظمات دولية وهو ما يميز بين المنظمات

[1]–نفس المرجع، ص.71–72.

الدولية الحكومية التي تنشأ عن طريق اتفاق بين الدول حيث تضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضاء منظمين من بلدان متعددة[1].

و تنقسم المنظمات الدولية بحسب نظام العضوية فيها على منظمات عالمية ومنظمات إقليمية و تنقسم حسب السلطات إلى منظمات استشارية ومنظمات ذات سلطات ومنظمات فوق الدول وتنقسم حسب الطبيعة الموضوعية للمنظمات إلى منظمات عامة و منظمات مختصة. و من بين هذه المنظمات الدولية : منظمة الأمم المتحدة ،منظمة التجارة العالمية، شركات المتعددة الجنسيات.

1/ منظمة الأمم المتحدة:

ظهرت هذه المنظمة على أنقاض عصبة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، وفشلت في تحقيق أهدافها مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وخراب على العالم، و كان ذلك في **25 جوان 1945** بمؤتمر **سان فرانسيسكو** أين عقد مندوبو الدول اجتماعا بكامل هيئة المؤتمر و أقروا بالإجماع ميثاق المنظمة الذي دخل حيز التنفيذ في **24 أكتوبر 1945** بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الكبرى: الصين، فرنسا، روسيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية[2].

يتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في تأكيد السلام للعالم، و قد تكرر ذكر هذا الهدف في مواضيع كثيرة من ميثاق المنظمة، و كذلك تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وتعتمد في تحقيق هذين الهدفين على مجموعة المبادئ أهمها:

- المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.

[1]- مصطفى أحمد فؤاد، **المنظمات الدولية**. الإسكندرية: دار الجامعية للنشر، 1999 ، ص ص81-108

[2]- عصمت محمد حسن، **دراسات في العلاقات الدولية الحديثة**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002 ، ص 137.

- اعتماد الطرق السلمية لفض النزاعات التي تنشب بين الدول عبر المجموعة من القنوات كالمفاوضات والتحكيم، وامتناع الدول الأعضاء عن اللجوء إلى القوة في علاقاتها مع باقي الدول.
- عدم التدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة ما.

وتتشكل منظمة الأمم المتحدة من مجموعة من الهيئات والأجهزة تتمثل في ما يلي:

- الجمعية العامة: وهي تختص بالتدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة.
- مجلس الأمن: وهو يختص بالجانب السياسي .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي يختص بتحقيق الأهداف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.[1]

2/منظمة التجارة العالمية:

بعد مفاوضات دامت سبع سنوات لتتوصل إلى اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية حيث عقد مؤتمر الوزاري الرسمي في مراكش شهر **أفريل 1894** للإعلان الرسمي على انتهاء جولة أورجواي لمفاوضات تحرير التجارة في إطار اتفاقية **الغات** وإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية.

وقد اعتمد المؤتمر الوثيقة النهائية لجولة وأورجواي واتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها ووقعت 111 دولة على الوثيقة الختامية لتتولى هذه المنظمة توجيه السياسات التجارية لأعضائها و الذي يؤدي بالضرورة إلى صياغة السياسة التجارية الدولية ككل وبهذا استكمل أركان التنظيم الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة تعمل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعنيين بالمسائل المالية والنقدية لتكمل بذلك مفهوم لإدارة الدولية للاقتصاد العالمي ومن الأهداف الأساسية للمنظمة ما يلي:

[1]- نفس المرجع، ص ص139-140.

-العمل على تحرير التجارة العالمية و رفع القيود الجمركية التي تعيق حركة التجارة ورؤوس الأموال واقتراح الحلول المناسبة.

-العمل على حل النزاعات التجارية التي تنشب بين الدول عن طريق لجان التحكيم التي أنشأتها المنظمة.[1]

3/شركات متعددة الجنسيات:

شهد الاقتصاد العالمي في الحقبة الأخيرة من القرن 20 تطورات متلاحقة ونموا سريعا للأسواق المالية، مع اتجاه شامل لتحرير التجارة الدولية وتدويل رؤوس الأموال، والاعتماد الكامل على التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفته المرحلة، مما أدى إلى تزايد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية . بل وصل في بعض الأحيان إلى تسابق الدول النامية لتوفير الأجواء المناسبة للاستثمار الأجنبي، مما يعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها وتشجيعها على الاستثمار لديها في مختلف المجالات الاقتصادية وهذا بمختلف الوسائل بما في ذلك السعي الحثيث لتلبية شروطها.[2]

وهكذا توسع نطاق شركات المتعددة الجنسيات وتوسع مجال نشاطها وعملها وتضاعف بذلك إنتاجها تلبية لحاجة السوق، فبدأت هذه الشركات تمارس ضغوط على مختلف المستويات لتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، و قيام منظمة التجارة الدولية والاتفاقيات التي أبرمت في نطاقها على المستوى الدولي التي تصب كلها نحو تحرير الأسواق العالمية و حركة رؤوس الأموال فيها.[3]

و بدأ شيئا فشيئا يتراجع النمط الاقتصادي القديم، فبعد أن كان التبادل التجاري أساس العلاقات الدولية أصبحت رؤوس الأموال تفوقه بكثير.[4]

---

[1]- أسامة مجذوب، **العولمة والإقليمية**. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001، ص 155.

[2]- عبد اللطيف صوفي،**العولمة و تحديات المجتمع الكوني**،الجزائر :مطبوعات جامعة منتوري،2001، ص 19.

[3] -FridriqueSachwald L**es Défis de laM ondialisation** ,Paris Masson.1994.P31..

[4]- عبد اللطيف صوفي، مرجع سابق، ص 61.

و بهذا ظهرت للوجود كيانات اقتصادية خارج سيطرة الدولة القومية تعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو شركات العالمية التي تسهم في تدفق حركة الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر.وقد تعدى عدد الشركات متعددة الجنسيات 44000 شركة لها 280.000 فرع أجنبي، و تعتبر مصدرا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية التنظيمية وذلك عن طريق التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد العولمة

بعد استعراض التعريفات التي قدمت للعولمة كظاهرة من زوايا مختلفة و تبعا لمنظور كل واحد من هؤلاء الفقهاء وطريقة تعامله معها، و تطرقه لمراحلها المختلفة التي مرت بها والتطرق إلى مختلف آلياتها المعتمدة في تطورها ، يظهر جليا أن للعولمة عدة أبعاد تتمثل في:

I.البعد الاقتصادي:

يرتكز البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية ، الذي يعني بشكل مباشر انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز، وهو ما عبرت عنه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة باعتبار أن أحد أهدافها الأساسية إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول الأطراف، والاستغلال الجيد والمتكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والعمل على تطويرها

تهدف العولمة في بعدها الاقتصادي إلى تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم واستغلال موارد الأولية في التصنيع أسواقه لتصدير منتجاتها وذلك لاحتواء المركز المتمثل في الدول

[1]– عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة.** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 5.

الكبرى التي تتحكم في التكنولوجيا الحديثة للأطراف و هي الدول السائرة في طريق النمو[1] .والعولمة في بعدها الاقتصادي تقدم فرص كما تقدم مخاطر على اقتصاديات الناشئة و بما أن المخاطر عالية فان الفرص أيضا متعددة نتيجة لعملية العولمة الاقتصادية والمالية فهي تعمل على دفع النمو الناتج على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج .

– ويمكن حصر مفاهيم العولمة الاقتصادية في:

زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الاقتصادية القومية، من خلال تدويل عمليات الإنتاج و التسويق للعديد من الصناعات و الزيادة الكبيرة في حجم المبادلات التجارية وتنوع مجالاتها.

انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة حجم و نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وهذا من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية وهذا يؤدي بالضرورة إلى بعث العلاقات الاقتصادية و أنماط مختلفة للمعاملات الدولية سواء بين المؤسسات العالمية والإقليمية.[2]

تقليص دور الدولة في الاقتصاد ، من خلال عدة جوانب كتخفيف العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى الدفع برؤوس الأموال من وإلى الخارج عبر الحدود وهذا التغيير الشامل في الحركة الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى حد من دور الدولة في العملية الاقتصادية وعلاقتها بالقطاع الخاص .

ومما سبق يمكن استخلاص الخصائص للعولمة الاقتصادية كما يلي:

---

[1]– نفس المرجع، ص10 .

[2]– مها ذياب،"تهديدات العولمة للوطن العربي" **.مجلة المستقبل العربي**.عدد 276، فيفري 2002، ص20

1. **اندماج الشركات و المصارف**

لقد أضحت التكتلات الكبرى ميزة للعلاقات الاقتصادية في زمن العولمة و الذي يأخذ صورة تكتل الشركات والمصارف الأضعف نسبيا وبما يؤدي إلى تركز رأس المال والإنتاج في ظل الرأسمالية المعاصرة .

والعالم اليوم يشهد حالات اندماج كثيرة شملت الدول الصناعية دعمت قوة المواقع التنافسية من أمثلتها ما يحدث مع كبرى الشركات الأمريكية سواء في القطاع الصناعي أو المصرفي، وظاهرة الاندماج ليست منحصرة في الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت جميع الدول الصناعية.

2. **الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم خصائص العولمة الاقتصادية، حيث أن الدولة الصناعية الغنية تسعى باستمرار لإيجاد صيغة لعولمة التجارة عبر منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بتقديم مقترح بالاتفاقية المشتركة لحماية الاستثمار، والتي تم التوقيع عليها في **ماي 1988** هذه الاتفاقية التي تبنتها الدول الصناعية الكبرى ودأبت على أقرارها في إطار منظمة التجارة العالمية لتكسبها قوة إلزامية[1].

II. البعد السياسي الأمني

تعتبر العولمة نتاج من تبلور مجموعة من العوامل ولكن الميزة المشتركة فيها أنها تفرض من الخارج وليست نتاج التفاعلات الحضارات والمذاهب المتباينة على المستوى العالمي ككل . وهو الأمر الذي يكشف بشكل أو بآخر على أن العولمة هي مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل ليبرالية جديدة.[2]

[1]-نفس المرجع، ص23.

[2]- علي حسن الشبكشي، **العولمة نظرية بلا منظر**.القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر، 2001 ، ص 84.

و جاءت ظاهرة العولمة في بعدها السياسي لتضع بداية النهاية في تاريخ الدولة الوطن و ذات السيادة، فأصبحت الدولة لا تتحكم بصورة فعلية في سلطة اتخاذ قراراتها، ولم تعد هذه القرارات تؤسس على اعتبارات قومية ، بل منها نتائج تبعا لطبيعة المدخلات التي تصلها فعوامل الهجرة و التطور التكنولوجي و التهديد بأسلحة الدمار الشامل و الضغوط الدبلوماسية و التجارية كلها تحد من قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها وفق مصالحها كما هو شأن الدولة الوستفالية.

تستغل العولمة ما لها من بعد اتصالي ،يعتمد أساسا على التكنولوجيا العالمية ما يمكنها من التأثير على القرارات داخل الدولة التي وأن كان بإمكانها بطريقة أو بأخرى منع دخول أي وفد أو جماعة عبر حدودها إلى الإقليم، ولكن لا يمكنها بأي حال من الأحوال منع إذاعة بيان هذه الجماعة أو تلك أو الإنترنيت أو عبر القنوات الفضائية.

وفي حين يرى البعض أن العولمة في بعدها السياسي لا تهدف إلى القضاء على الدولة بمفهومها الوستفالي بقدر ما تعمل على تغيير مفهوم الحكم فيها، بإدخال تحسينات على نظم حكم الدولة القومية بإدخال عليها مجموعة من المبادئ والأسس التي يجب على الدولة الحكم وفقها كمفهوم الحرية بما في ذلك حرية العقيدة و الفكر و التعبير و حرية الانضمام إلى تنظيمات سياسية وإنشاء أحزاب وإتباع نظام ديمقراطي في الحكم بدل من النظم الدكتاتورية و الشمولية.[1]

وتجدر الإشارة إلى تطور مفهوم حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،إذ تحولت من مسألة ذات طابع داخلي و تدخل بصورة مباشرة في الشؤون الداخلية للدولة القومية إلى مهمة عالمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، و أدى تطور النظام العالمي إلى الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق والحريات و يعتبر

[1] -Piere de Senarchens ,**Mondialisation, Souverainte.**Armond Colin.1991, p 38.

مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي إنساني. مثال حيا لذلك الاهتمام، ويمثل التدخل الدولي في الصومال عام 1993نموذجا له.

لكن هذا الاهتمام من الناحية النظرية فقط أما من الناحية التطبيقية عرف انحرافات خطيرة مما خلق فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق، وكذلك ازدواجية المعايير المتعامل بها، ويعود سببه إلى السيطرة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث تلجأ إلى استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب لأن حكامها مستبدين.[1]مثال ذلك الغزو الأمريكي للعراق سنة 1993.

ومن هنا يتبين أن العولمة تؤدي في بعدها السياسي إلى تقلص مهام الدولة في المجال السياسي لتحل محلها الشركات والمؤسسات عملاقة والشبكات الدولية واسعة الانتشار، والتي تفرض سلطتها بوسائل خاصة لتغطي على دور الدولة في مجالات الاقتصاد والمال والإعلام وحتى اتخاذ القرارات السياسية في بعض الأحيان.

III. البعد الاجتماعي والثقافي:

مما لا شك فيه أن ما شهدته حركة الاتصالات العالمية في تطور الاستغلال كبير للتكنولوجيا الحديثة وانتقال السلع والخدمات والأفكار والقيم السوق العالمية الواحدة جعل التعامل مع العولمة واقعا لا بد من التعايش معه بكل جوانبه وأبعاده من منطلق حتمي وذلك بإنشاء المجتمع الحضري الذي يبنى على فكرة الإنسان العالمي الذي يساهم بدوره في إنشاء المجتمع الكوني العالمي من خلال القيم والعادات والتقاليد.[2]

[1]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 73.

[2]–نفس المرجع، ص79.

- البعد الاجتماعي:

إن العولمة في بعدها الاجتماعي لها إيجابيات كثيرة إذ تعمل على تفجير الطاقات الفردية والجماعية ولتفتح أمامها مجالا واسعا وآفاق عالمية بدل الآفاق المحلية المحدودة في ظل المنافسة التي تبرز على الفرد في أقصى مستوى الاحترافية والاتفاق لفرض الذات على مستوى واسع وأكبر .

كما أن العولمة تؤدي إلى تزايد في التواصل السكاني بين مختلف شعوب المعمورة سواء عن طريق تنقل الأشخاص واستقرارهم، أو عن طريق التواصل بواسطة وسائل الاتصال الحديثة المباشرة ونمو الشعور بالاندماج بين الأفراد والتقارب والتفاعل بينهم من خلال تنمية الإحساس بالارتباط والتواصل بين جميع البشر، ويترتب بذلك زوال أسباب الاختلاف بينهم ويحل محله الاتفاق والتفاهم وهذا يقضي تدريجيا على النزاعات وأسبابها وما يترتب عنها من حروب وويلات.[1]

إن العولمة في بعدها الاجتماعي تؤدي إلى انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي ذات طبيعة العالمية مخترقة بذلك حدود الجغرافيا مما يؤثر سلبا على المجتمعات الوطنية بشكل أو بآخر.

وما ساعد على ذلك ثورة الاتصالات عبر أنحاء العالم، بغض النظر عن مدى قبولها من طرف مجتمعات الدول النامية.

البعد الثقافي

يعتبر البعد الثقافي للعولمة هو الأخطر من حيث آثاره، وهو البعد الذي أثار جدلا كبيرا في الأوساط الدولية، ويمثل مصدر يخوف الدول النامية، الطرف الضعيف في العلاقة لارتباطه بصورة

[1]– نفس المرجع،ص75.

مباشرة بمقومات المجتمع الوطني إذ أن العولمة تهدف إلى بعث ثقافة جديدة مختلفة تماما على الثقافات المتوارثة إلا وهي الثقافة الكونية.

ومن المعروف أن وسائل الاتصال الحديثة والمتطورة تتحكم عليها الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،لذلك فمن الطبيعي أن تستخدمها بما يحقق سياساتها الثقافية والإعلامية إلى جانب السياسات الأخرى الاقتصادية الاجتماعية وغيرها حتى أضحت هذه المنتجات الثقافية عبارة عن انسياب باتجاه واحد الأمر الذي يترتب عنه بالضرورة طغيان الثقافة الأقوى.[1]

على الرغم مما يطلق على الإرث الثقافي العالمي يحمل في مدلوله اجتماع وتراكم حضارات إنسانية وتعايش لثقافات مختلفة ومتعددة عبر العصور إلا أن تعبير الثقافات العالمية يعني ثقافة أحادية هي ثقافة الجهة المسيطرة، أي ثقافة المركز الذي يمتلك القوة والوسائل التي تعمل على نشرها وتوزيعها ومن بينا القنوات الفضائية شبكة المعلومات العالمية في تسويق الثقافة وترويجها على النطاق العالمي .

ومن هنا فان هذه الثقافة تعمل على إلغاء الخصوصية واعدم القيم الاجتماعية للمجتمعات وتستبدلها بقيم جديدة وبالتالي إيجاد نموذج للإنسان العالمي الجديد الذي لا يعرف الانتماء والخصوصية بحيث تمارس سياسة الاختراق الثقافي الذي يستهدف النفس والعقل والوعي والإدراك لأبناء المجتمع الواحد لأنه، إذ تم سلب الوعي والإدراك لأي شعب فإنه يصبح من السهل جدا ممارسة الهيمنة عليه حسب النظام العالمي .

[1]– عبد اللطيف صوفي، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: مفهوم النظام السياسي الجزائري.

نظام السياسي يعتمد في وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية التي تتضمن عناصر القوة والسلطة والحكم.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي.

النظام السياسي عبارة عن مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية، وهو أحد أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية والقواعد السياسية والعلاقات السياسية والوعي السياسي، كما يمكن أن نعد من عناصر النظام السياسي مؤسسات الحياة الاجتماعية والجماعات والقواعد والوظائف والإدارة.

- **يعرف غابرييل ألموند** النظام السياسي على أنه نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكييف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد سواء كان استخدامه بشرعية أو بشرعية غير تامة.

من خلال التعريف يتبين بأنه يركز على وظائف النظام السياسي التي تستخدم بأي طريقة كانت

-**يعرفه اميتاي ايتزبوني** بأنه: النظام الذي يتضمن السلطات العامة والقواعد التي يحكمها، بالإضافة إلى القوى السياسية الأخرى مثل: الأحزاب ومجموعة المصالح التي تتدخل في العمليات السياسية ،وكذا

مجموعة عمليات التعبئة والمشاركة والتمثيل التي تبنى عبرها العلاقات بين محترفي السياسة والجاهلين بأصولها أي بين الحاكم والمحكوم.[1]

ويعني بهذا التعريف أن النظام السياسي عبارة عن مؤسسات رسمية (السلطة التنفيذية،تشريعية، قضائية) والقوانين التي تحكمها بالإضافة إلى التنظيمات غير رسمية مثل الأحزاب والمجتمع المدني والتي هي وسيلة ربط بين الحاكم والمحكوم والتي تقوم بمهمة التعبئة والمشاركة و التمثيل.

- **عرفه روبرت دال:** بأنه نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ والقوة أو السلطة بدرجة عالية.[2]

- **عرفه صادق الأسود:** فيرى بأن النظام السياسي يتمثل في الأطر قانونية للنشاط السياسي تلك الأطر القانونية و تلك الأطر لمجموعة المؤسسات التي تحتوى نشاطات التي لها علاقة بالسلطة التنظيم المجتمع المؤسسات.هنا النظام عبارة عن قوانين وأعمال ونشاطات تقع داخل البنية[3]

يركز على الجانب القانوني الذي يحكم النشاط السياسي وينظمه.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف النظام السياسي على انه عبارة عن مجموعة من العناصر المكونة من السلطات العامة (السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) بالإضافة إلى التنظيمات السياسية الأخرى كالأحزاب والتي تقوم وفق الأطر القانونية.

---

[1]– صالح جواد الكاظم، علي الغالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991،ص 37.

[2]–نفس المرجع،ص37

[3]– محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010،ص 21.

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الجزائري.

يقوم النظام السياسي الجزائري على مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها البعض وتتمثل هذه المؤسسات في المؤسسة التنفيذية، التشريعية والقضائية.

I. المؤسسة لتنفيذية أو السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من رئيس الجمهورية و حكومته فهي الطرف الثاني للمؤسسة التنفيذية وتتكون من رئيس الحكومة وعدد من الوزراء يختارهم رئيس الجمهورية [1] وفي التعديل الدستوري سنة 2008 أصبح رئيس الحكومة يوصف بالوزير الأول.

بحيث يترأسها شخص واحد، وهو رئيس الدولة أي رئيس الجمهورية، حيث تعتبر أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري ويعتبر الرئيس محور النظام السياسي بالنظر إلى اختصاصاته وصلاحياته الدستورية والسياسية الواسعة.

حيث نص الدستور 1963 على اختصاصه في تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيير السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وممارسة السلطة التشريعية عن طريق الأوامر.

أما في دستور 1976 بقي الحال كما هو عليه يمكن ملاحظة بأنه أضيفت له اختصاصات جديدة كرئيس مجلس الوزراء وقيادة الجيش ورئاسة الحزب وهو ما سمح له بتدعيم سلطاته الشخصية.

يجسد رئيس الجمهورية نظريا الآن الوحدة الوطنية، ويتمتع بسلطات تعبر عن هيمنته على كل النظام السياسي وسيطرته على المؤسسة الدستورية العليا.

[1]- نفس المرجع،ص205.

أما عن دستور 1996فقد نصت المادة 77على مهامه كالأتي: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:

- 1 هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.
- 2 يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- 3 يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهه[1].
- 4 يرأس مجلس الوزراء.
- 5 يعين الوزير الأول وينهي مهامه.
- 6 يمكن رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور.
- 7 يمكنه أن يعين نائبا أو عدة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الأول في ممارسة وظائفه، وينهي مهامهم.
- 8 يوقع المراسيم الرئاسية.
- 9 له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.
- 10 يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء . [2]

II. السلطة التشريعية:

تمارس السلطة التشريعية في برلمان الذي يتكون من غرفتين و هما : المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة وله السيادة في إعداد القوانين بالتصويت عليه.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996،مادة77، الجزائر: مطبعة الجيش، 1996

[2]-المادة87 ،دستور1999.

لقد عرفت الجزائر مؤسسة برلمانية سياسية أثناء الثورة تتجسد المجلس الوطني للثورة كمؤسسة برلمانية سياسية فمن مؤسسات وهيئات وأجهزة نظام السلطة قيادة أول نوفمبر.[1]

و في ظل دستور 1963 حددت مهام البرلمان، باعتباره السلطة التي تمارس السيادة باسم الشعب وتعبر عن إرادته وتتولى التصويت على لقوانين وتراقب ا لنشاط الحكومي مع حق النواب في المبادرة باقتراح القوانين ، حيث حصنت السلطة التشريعية بصلاحيات معتبرة في هذا الدستور، منها ما له علاقة بالسلطة التشريعية و منها ماله علاقة بالجوانب السياسية ذات الصلة بالسلطة التنفيذية. حيث لها الحق في سحب الثقة من الحكومة و اعتبار رئيس الجمهورية مسؤولا أمام المجلس الوطني.[2*]

أما دستور 197 فقد حدد الوظيفة التشريعية في المرتبة الثالثة بعد الوظيفة السياسية و الوظيفة التنفيذية، هذا الترتيب يبين صلاحيات تقلص دور هذه المؤسسة مقارنة بالدستور السابق الذي حدد مهمتها الأساسية وفقا لنص المادة 172 في الدفاع عن الثورة والاشتراكية مع تخصص لبعض الصلاحيات منها اقتراح القوانين وتشريع القوانين.[3]

وقد اخذ تعديل سنة 1989 صلاحيات كبيرة للسلطة التشريعية التي فتحت أمام التعدد وأهمها ما يلي ، حق المبادرة بالقوانين، التشريع، فتح المناقشة حول السياسية الخارجية .

---

[1]– دستور1996، المادة 98 .

[2]– سعيد بوشعير، **القانون الدستوري و الأنظمة السياسية والمقارنة**.ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 205.

2

[3]– مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري .النظم السياسية** ، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.

أما دستور 1996 فقد جاء إثر لثغرات القانونية التي ظهرت في دستور 1989 التي أدت إلى الحاجة للتعديل الدستور حيث تم فيه استحداث الغرفة الثانية . ومن مبررات استخدام نظام المجلسين [1]. فرضت ما يلي:

- تعزيز مبدأ الوحدة، وذلك لأن المجلس الشعبي الوطني يعكس النزعة الاستقلالية للأحزاب بمختلف توجهاتها وانتشارها داخل التراب الوطني إذ منها ما له امتداد يغطي الوطن ومنها ما يقتصر على بعض الولايات فقط نتيجة لهذا العنصر يأتي التمثيل الجغرافي لمجلس الأمة.

- رفع مستوى كفاءة المجالس النيابية

- تخفيف من حدة النزاع بين السلطة التشريعية و التنفيذية

1.**مجلس الأمة :** يمثل الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري، ينتخب ثلث أعضائه عن طريق غير مباشر من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية بمعدل عضوين لكل ولاية ، أما الثلث الآخر عدده 48 عضو فيعينه رئيس الجمهورية من الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية الثقافية و المهنية و الاجتماعية .وعدد الإجمالي لأعضائه 144 عضو لمدة 6 سنوات.[2]

2.**مجلس الشعبي الوطني:** ينتخب لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع العام، الترشح للنيابة حرا و ليس محتكرا من قبل أي تنظيم سياسي إذ يحق لكل جزائري تتوفر فيه الشروط القانونية الترشح للنيابة و لو في قائمة حرة بشرط تدعيم ترشحه ب 10% من منتخبي دائرته أو 500 إمضاء من نواحي دائرته الانتخابية. [3]

---

[1]– محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر:المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص ص 173.175.

[2]– دستور 1996، المادة 101

[3]– ناجي عبد النور، "التمثيل النيابي في البرلمان التعددي" ،**مجلة التواصل**، العدد 20، ديسمبر2007.ص25

1. **السلطة القضائية :**

تنص المادة 183 على استقلالية السلطة القضائية: "السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون".[1]

يعبر مبدأ الاستقلالية عن عدم جواز تدخل والتأثير على ما يصدر من القضاء من إجراءات وأحكام وقرارات ويرفض عليه التدخل أو التأثير سواء كان ماديا أو معنويا أو بأي وسيلة من الوسائل كما يحظر على السلطتين التشريعية والتنفيذية وغيرهما من مسؤولي الإدارة وأطراف الدعوى التدخل في شؤونه أي يتطلب امتناع القضاة عن الاستجابة أو الخضوع أو القبول لآي تدخل أو تأثيركما جاءت به 147-148-149-155.

ولا يعزل القضاء في الجزائر إلى بموجب القانون وان مجلس الأعلى للقضاة هو الذي يسهر على تعينهم ونقلهم وسيرهم وسلمهم الوظيفي[2] .

III. **المؤسسة العسكرية:**

إن المؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات مما يجعلها جزء من الكيان السياسي للدولة ككل، وهناك من ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها جماعة مهنية نظامية قومية ذات سمات خصائص بنيوية ووظيفتها تجعلها ذات مكانة متميزة داخل المجتمع .

إن طبيعة النظام السياسي والتركيب الطبقي للدولة يلعب تأثيرا كبيرا في تحديد طبيعة دور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية داخل المجتمع ففي النظم الديمقراطية المتقدمة تكون هذه المؤسسة أكثر حياد

[1]-، دستور 1996، المادة 183.

[2]-حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلي. **مذكرة الماستر**، (جامعة تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011-2012). ص ص.58-59.

احترافية وأما في النظم الغير ديمقراطية فإن دورها يكون أكبر و أسباب تدخلها تتعدد و أشكال تأثيرها تتراوح بين السلب و الإيجاب[1].

تعتبر المؤسسة العسكرية في الجزائر المساهم الفعال بامتياز في صنع القرارات السياسية، منذ الاستقلال ما يجعلها مؤسسة رسمية، إن كانت نظريا لا تعتبر مؤسسة رسمية بل تبتعد قد الإمكان عن السياسة ولكن الواقع في الجزائر فرضها كمؤسسة عسكرية رائدة و مؤثرة على تكوين المؤسسات الأخرى.

الجيش الوطني الشعبي في الجزائر لا ينحصر دوره فقط في الدفاع الوطني وإنما يتجاوزه إلى حماية الثورة و المشاركة في التنمية فالجيش الوطني الشعبي أدى دورا هاما من أجل استقلال البلاد.[2]

إن قوة المؤسسة العسكرية جعلها مركز قوة النظام و محور التوازن السياسي في الدولة لذلك فإن القرار السياسي أصبح مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية[3].

فالمؤسسة العسكرية اكتسبت هذه القوة كونها من القوى التي كانت وراء ميلاد النظام السياسي الجزائري، وكذلك مساندتها للرئيس، وحماية المسار المصالحة الوطنية بعد التسعينات كان سببا في امتداد عمرها الزماني وعليه فالعلاقة بين المؤسسة العسكرية تتسم بالجاذبية حيث تتجاذب الأدوار بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية.[4]

---

[1]– ضرمبري عزيزة، الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، **رسالة الماجستير** (جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000)ص108

[2]– فدوى مرابطي، **السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي ،دراسة قانونية مقارنة**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 201.

[3]– عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 10.

[4]– أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي مصر**. القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2004، ص18.

المطلب الثالث : المؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي الجزائري

I. الأحزاب السياسية في الجزائر :

1/تعريف الأحزاب السياسية.

شغلت الدراسة الحزبية حيزا كبيرا من اهتمام العلماء وصانعي السياسة على حد سواء الا ان ذلك الاهتمام التوصل إلى تعريف لهذا المفهوم .

أ/المعنى اللغوي :

فإذا أخذنا المعنى اللغوي الأحزاب في اللغة العربية فهي جمع حزب والحزب هو الفئة أو الجماعة من الناس، وحزب الرجل: كل من هم على رأيه أو كل من هم على شاكلته وتحزب الناس أي صاروا أحزابا و جماعات.[1]

والأحزاب : هم جمع من تظاهروا على النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين في السنة الخامسة للهجرة حول المدينة وهم قريش بنو قريضة ، بنو النضير وبعض القبائل الحزبية[2].

وفي قوله تعالى : " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الأخر " وذكر الله كثيرا ولما رأى المؤمنون والأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وما إلا إيمانا وتسليما"[3].أما كلمة السياسي : فتفيد القيام بشؤون الرعية ، واستخدام العرب السياسة بمعنى الإرشاد و الهداية وتشمل نظام

[1]– ماهر أحمد السويسي، **الأحزاب السياسية في فلسطين**، الجامعة الإسلامية، متحصل عليه من : http://www.pelasteen.ps.phpoction :monditail&nid :11667، بتاريخ 2015/02/07، على الساعة 12:30

[2]– ابتسام بدري، الأحزاب السياسية في الجزائرو مصر دراسة مقارنة . **رسالة ماجيستير** (جامعة وهران، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2006–2007)ص 18.

[3]– سورة الأحزاب الآية 21–22

الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة وتعطي معاني كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة .

1/المعنى الاصطلاحي:

إن الأحزاب اتخذت في البداية شكل التضامن بين الأفراد الذين تربطهم روابط قبلية حيث يسيطر فيها رئيس القبيلة على أفرادها . أو التضامن المبني على الروابط الأسرية حيث يسيطر الأب على أبنائه ثم ظهر بعد ذلك التضامن الفكري بين مجموعات لا يربطها هذا النوع من الروابط ،وإنما يربطها الاقتناع بمبادئ وأهداف معينة يؤدي إلى انتظامهم في تجمع واختيار جماعة من بينهم لقيادة الحزب والعمل على نشر المبادئ التي استقروا عليها ، وبهذا تتكون الأحزاب التي يسعى كل منها إلى التأثير على الأفراد لضمهم إليه بغية الوصول إلى السلطة [1].

عرفه أد موندبير : يعرف الحزب على إنه الحزب هو مجموعة من الرجال اتفقوا على مبدأ يمكن من خلاله خدمة الصالح العام[2].

ويركز **أد موندبير** في تعريفه للحزب على فكرة خدمة الصالح العام .

أما جون جيكال واندري أوريو : "إن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة" .

وهذا التعريف يضع ثلاثة عناصر أساسية للحزب ألا وهي: الديمومة ، الشعب، السلطة .

يرى موريس دوفرجي أن الحزب عبارة عن مجموعات منتشرة على كافة الوطن ويقوم على فكرة التدرج الهرمي أي له هيكل تنظيمي .

---

[1]– ماهر أحمد السويسي،**الأحزاب السياسية فلسطين.** الجامعة الإسلامي.متحصل عليه من :www.pelesteine.ps/inoux.php ?oction

[2]-رعد صالح أشوي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب.** عمان:دار المجدلاوي، 2006، ص 55.

أما الدكتور إبراهيم أبو قارة فيعرفه على انه: " الحزب جماعة منظمة تشترك في مجموعة من المبادئ والمصالح تسعى هذه الجماعة للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة "[1]

يرى أبو قارة بان الحزب عبارة عن تنظيم جماعة لها مجموعة من المبادئ والأهداف وتسعى إلى الوصول للسلطة لتحقيقها .

وعلى اثر هذا الاختلاف يمكن وضع تعريف إجرائي للحزب السياسي : ومنه هو ذلك تنظيم دائم يضم جماعة من الأفراد لها نفس التوجه وينتشر على المستوى الوطني أو المحلي بغية الوصول إلى السلطة لتحقيق برامجه المسطرة .

ج/أنواع النظم الحزبية :

تنقسم الأحزاب السياسية على أساس النظام الحزبي القائم في الدول على ثلاث أنواع هي :

- **نظام الحزب الواحد :** الحزب الواحد له سمات عديدة ينفرد بها كنظام هي إلزامية القرارات الصادرة عنه ، حيث تلتزم باه القاعدة التزاما يكون أحيانا مطلقا . أما بالنسبة للعضوية فيه لها شروط تحدد كيفية الانخراط وانتشار الحزب الواحد من خلال خلاياه المشكلة عبر الوطن سهل مهامه في معرفة ما يدور في أوساط الرأي العام[2].

يطبق هذا في الدول النامية وذلك لان المعارضة أمر غير مرغوب فيه نظرا لحاجتها بالنهوض باقتصادها ورفع مستواها المعيشي وأطلقوا على هذا النظام الدكتاتوري الصالح.[3]

---

[1]– محمد بونصرة،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسي.** القاهرة: ايتراك للنشروالتوزيع. 2004، ص48

[2]– فوزي أبو ذياب، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية.** بيروت: دارالنهضة العربية للنشر والتوزيع، 1971، ص 168.

[3]– سيد عليوة، **علوم السياسية.**القاهرة: مطبعة الجمهورية الاسكندرية 1999، ص 43.

- **نظام الثنائية الحزبية :** تطلق هذه التسمية على النظام الذي يعتمد فيه على حزبين كبيرين يتبادلان الأغلبية على مستوى البرلمان غير انه لا يمكن نفي إمكانية وجود أحزاب أخرى إلا أن تأثيرها يكاد ينعدم .

فمثلا في بريطانيا التي تمثل حكما مستمرا لنظام الحزبين بين المحافظتين وحزب العمال لكن إلى جانبهما يوجد حزب الأحرار فهذا النظام اقرب إلى نظام الثنائية[1].

- **نظام التعددية الحزبية** : يتواجد بمقتضاه في الدولة أكثر من حزبين تتنافس فيما بينها على استمالة المواطنين لاكتساب عضويتها من اكبر عدد منه م وجلب المناصرين والمؤيدين إلى صفوفها وتتنافس فيما بينها أيضا من اجل الوصول إلى الحكم أو المشاركة مع غيرها من الأحزاب لتنفيذ برامجها .

وهناك من يرى أن تعدد الأحزاب وكثرتها ناجم عن انقسام بعض الأحزاب السياسية فيها أو نتيجة تشكيل أحزاب سياسية جديدة . و طالما أن طبيعة هذا النظام تقتضي الأحزاب فلا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال الاتفاقيات الحزبية، و ذلك للمحافظة على نوع من الاستقرار لهذا النظام.[2]

2/طبيعة الأحزاب في الجزائر :

- **الأحزاب في ظل التعددية الأحادية الحزبية 1962- 1989 :**

بعد الاستقلال واستنادا إلى المادة (23) من دستور 1962 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة ، و تأكد ذلك بمرسوم 1963/08/14 الذي نص على انه :" **ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي** " وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها وحيدة في ممارسة العمل السياسي والحزبي ".

---

[1]– ماجد راغب الحلو، **القانون الدستوري المصري.**(د م ن) : دار المطبوعات الجامعية، 1997، ص 118.

[2]– أحمد أرسلان، **الديمقراطية بين الفكر الفردي و الفكر الاشتراكي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1971، ص 188.

وبالتالي فقد مارست الجزائر بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد وذلك بتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وكان توجهه اشتراكيا كرسته نصوص مؤتمر طرابلس وقد استمر نظام الحزب الواحد في الجزائر من 1963 إلى 1989.

وجاءت أول ممارسة لنظام الحزب الواحد في الجزائر جليه في نصوص دستور 1963 ميثاق الجزائر 1964 الذي أكد على مراقبة تسيير البلاد من طرف الحزب ، حيث لم يسمح للقوى الاجتماعية بالاستقلالية حتى تترجم مطالبها في شكل سياسي يمكن أن يعتبر تعدد سياسي ونقابي ، وكانت هذه الفترة تحت قيادة الرئيس احمد بن بلة والتي امتدت من سنة 1963-1965. [1]

وتمت الإحاطة به من طرف قائد الأركان العامة للجيش هواري بومدين في 19جوان 1965 أين تم إلغاء العمل بدستور 1963 دستور 1976 في مادتيه (94 و 95) حيث يقوم نظام تأسيسي جزائري على مبدأ الحزب الواحد يخص بقيادة الشعب وتنظيمه والسير الدائم على التعبئة لتحقيق تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية ،وتوجيه السياسات العامة ، والترشح للوظائف العليا للدولة، والموافقة على الاتفاقية على أن يبرمها رئيس الجمهورية .[2]

وبعد وفاة رئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1976 أصبحت البلاد في فراغ سياسي فكان خيار المؤسسة العسكرية ترجيح كفة شخصية عسكرية لم يكن اختيارها مطروحا تمثلت في **الشاذلي بن جديد** العضو في جبهة التحرير الوطني .

تم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في 08 مارس 1979 ،كما أدخلت في مجال الدستوري تعديلات وإصلاحات دستورية وسياسية. سنة 1988 بموجب القانون 86/79 المؤرخ في جويلية 1979

---

[1]- إسماعيل قيرة، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.200، ص 5.

[2]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 95.

المتعلق بمراجعة الدستور ومن تلك التعديلات ما تعلق فصل الدولة على الحزب و هو ما منح الاستقلالية لرئيس الجمهورية التي وعد بها ومن بينها إعلان دستور 1989 .[1]

بالإضافة إلى ذلك وعي الطلبة الجامعيين واستيائهم على هيمنة اللغة الأجنبية على أجهزة الدولة مما زاد ضياع الثقة بين الشعب وحكومته ، خاصة بعدما لاحظ الشعب بوضوح الحياة لبذخ والرفاهية التي كان يتمتع بها المسؤولون وخواص كونوا ر أس مال ضخم على حساب السلطة ، ومنه طالب الشعب التغيير الضروري للنظام ، وهذا ما تولد عنه أحداث أكتوبر 1988 .

على اثر هذه الأحداث والظروف العسيرة التي مست الحزب والسلطة انتهى الأمر إلى صدور دستور التعددية السياسية في 23 أكتوبر 1989.[2]

مما لاشك فيه أن أحداث 5 أكتوبر 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري إذ اعتبر خطاب الرئيس شا ذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية الانتقادات الحادة للحزب والحكومة بسبب تقصيرها في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري ومحاولة من قبل السلطة السياسية في إطار نظامها الاشتراكي لمعالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة وبهذا جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري .

ومن خلال دستور 1989 وإقرار التعددية الحزبية التي تمخضت عنها تيارات سياسية مشكلة لأهم الأحزاب السياسية باختلاف تسميتها وإيديولوجياتها وهي التيار الوطني التيار الإسلامي والتيار العلماني.

[1]– ابتسام بدري، مرجع سابق، ص 75.

[2]– ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 177.

- **الأحزاب في ظل التعددية الحزبية :**

مما لاشك فيه إن أحداث أكتوبر 1989 قد مهدت للتغيير مع تعديل الدستور في سنة 1989 الذي مهد للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من الشرعية ، حيث أقرت التعددية السياسية في السعي لتأطير التحول الديمقراطي مؤسساتيا بعد الأزمة التي عرفتها البلاد ، وهو ما نصت عليه المادة 40من الدستور " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب "[1]

وعليه ظهر على الساحة السياسية ما يزيد عن 40 حزب سياسي ثم بلغت إلى ما يزيد عن 60 حزب فيما بعد وتنتمي الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية إلى ثلاث تيارات الوطني:[2]

- **التيار الوطني** : يمثل تيار المقاومة التي مارسها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي يمتد وجوده إلى الثورة التحريرية الكبرى ويعتبر الاستقلال الوطني من انجازاته العظيمة التي حققها أثناء مسيرته .

ويمثله كل من حزب جبهة التحرير الوطني في البداية أي فترة الاتحادية الحزبية ثم انظم إليه حزب التجمع الوطني الذي انبثق من حزب جبهة التحرير الوطني عن انتخاب السيد "أمين زروال" رئيسا للدولة عام 1995وحزب التجمع الوطني الذي تأسس سنة1997.

- **التيار الإسلامي :** يظم هذا التيار مجموعة من الأحزاب ذات توجهات وإيديولوجيات دينية تتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة ، حركة النهضة الإسلامية ، حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني .

---

[1]– أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائ2004 " **مجلة الباحث**. العدد 04، 2004، ص 123.

[2]– عبد الرحمان برقوق، "المجتع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر. " لقواسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر" ، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2005، ص18.

- **التيار العلماني :** يختلف التيار العلماني عن سابقيه من حيث الطرح الأيديولوجي وذلك من خلال ممارسته الديمقراطية كمنهج عمل، من أبرز ما يميزه حرصه على فصل الدين عن الدولة ويضم مجموعة من الأحزاب أهمها : حزب العمال،حزب جبهة القوى الاشتراكية.

- **مميزات الأحزاب السياسية في الجزائر:**

يمكن إجمال مميزات الأحزاب السياسية الجزائرية فيما يلي:

1/- العدد الهائل فهناك أحزاب معارضة للنظام وأخرى مساندة له ، ويرجع السبب في الكثرة إلى سهولة الإجراءات القانونية في تشكيل الأحزاب بالإضافة إلى تشجيع الدولة لهذه الأخيرة من خلال مساعدات مالية.

2/- قيام العديد من الأحزاب على أساس زعامة قائد معروف إما بنضاله ضد الاستعمار أو تاريخه كمعارض في عهد الحزب الواحد كشخصية لعبت دورا في السلطة أكثر من قيامها على أساس إيديولوجي .

3/- ضعف الانتشار الحزبي في المناطق الداخلية باستثناء بعض الأحزاب.

4/- غياب الديمقراطية داخل تلك الأحزاب ،حيث أن كثيرا من الأحزاب دخل الاستحقاقات الانتخابية دون أن يعقد مؤتمره التأسيسي، مع بروز قاعدة التصويت باليد وتعيين المكاتب التنفيذية من قبل رئس الحزب

5/- ضعف قيادات الأحزاب السياسية، وتدني مستواهم التكويني السياسي، مما ينعكس سلبا على برامجهم السياسية ، إذ تصبح هذه الأحزاب غير قادرة على الصمود في الساحة السياسية ، إلى جانب هذا توجد

بعض البرامج تتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتحليل الدقيق والمعمق كما أنها تعترف بوجود الأزمة لكنها لا تقدم حلولا وبدائل الخروج منها [1].

II.المجتمع المدني في الجزائر.

من منطلق إن الإنسان اجتماعي بطبعه لا يمكنه العيش بمعزل وبذلك تأتي أهمية هذه الجماعات التي يطلق عليها المجتمع المدني .

- **تعريف المجتمع المدني :**

شاع استخدام هذا المصطلح في القرنين18و19 في أوربا، واختلف الباحثون والدارسون في وضع تعريف موحد له ويعود ذلك الى الاختلاف في التوجهات الفكرية .

لغة:المجتمع كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية communité و التي هي مشتقة من اللاتينية Communitas وتعني مع/معا و munus تعني هدية

اصطلاحا :فقد تعددت التعاريف المقدمة للمجتمع المدني وهي كالأتي:

– **يعرفه هيغل :** " بوصفه جزء من الحياة الاجتماعية التي تتألف من (الأسرة ،المجتمع المدني، الدولة). وعليه المجتمع المدني مرحلة متوسطة بين الأسرة والدولة يهدف الأفراد من خلاله إلى تحقيق مصالحهم في إطار قيود وقوانين معترف بها" .

–**المجتمع المدني عند آدم سميث** هو" المجتمع الأرستقراطي المؤسس على طابع قيمي يحكمه قانون يحمي الحرية الفردية وحرية التبادل والتعاقد دون أن تنفصل الدوافع الذاتية للأفراد عن دوافعهم الأخلاقية والاجتماعية".

[1]– خولة كلفالق، مقتضايات و خصائص التعددية السياسية في ظل دستور 1989/02/23 .كواسات التحول الديمقراطي في الجزائر.جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.11ديسمبر 2005، ص99.

-**عند حسن توفيق:** فقد وجهة نظر مغايرة في تحديد مفهوم المجتمع المدني لكونه" مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ،تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة.""

- **طبيعة المجتمع المدني في الجزائر:**

يعتبر المجتمع المدني ضمانة للتحول الديمقراطي إلى جانب الأحزاب السياسية، وتعود الانطلاقة للمجتمع المدني في الجزائر إلى تـــأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988 لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعية حماية البيئة، الجمعيات الخيرية ، المهنية .

وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق وحقوق الإنسان ،عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا ،جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني المحلي.

فعلى المستوى الوطني تم تأسيس حوالي 434 جمعية في غضون أربعة سنوات فقط، في الفترة ما بين 1991-1995.[1]

- أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:

أ. تنظيمات العمال والزراع وهي عديدة :

✓ الاتحاد العام للعمال الجزائريين تأسس عام 1950 كمنظمة مستقلة عن النقابات الفرنسية وواصل مشواره بعد الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني1980.

[1]– مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في الخلفيات التفاعلات الابعاد. **رسالة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر1997م)، ص51.

- ✓ النقابة الإسلامية للعمال .
- ✓ اللجنة الوطنية للإنقاذ .
- ✓ الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين.

ب. **النقابات المهنية:**من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر

ج. **المنظمات النسوية** :تظم أكثر من 20 منظمة نسوية

- ✓ الجمعيات الخيرية النسوية وهي أكثر انتشارا وعراقة
- ✓ الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب

د. جمعيات حقوق الإنسان

- ✓ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- ✓ المرصد الجزائري لحقوق الإنسان

ه. **الجمعيات الثقافية:** وهي بمثابة إحدى إفرازات النقابة الجزائرية ومن أهمها : الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية ،الحركة الثقافية البربرية ،وهي تدل على انقسام الثقافة الجزائرية بين العربية والأمازيغية.[1]

- **III** الإعلام في الجزائر

[1]– زهير بوعمامة ، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر ". كراسات الملتقى الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر ،جامعة بسكرة، كلية العلوم السياسية ، ديسمبر 2005.ص20

لقد أسفرت التحولات التي عرفها الإعلام و الناتجة عن دستور 23 /1989/02 و على النصوص القانونية خاصة منها قانون الإعلام و الإجراءات التنظيمية إلى تغييرات هامة في القطاع ولقد نص دستور 1989 بحرية التعبير في المادة 39 .

فعلى المستوى التنظيمي و القانوني تمت المصادقة على القانون 07/90 المؤرخ في 1990/04/03 المتضمن قانون الإعلام الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية و التعبير التعددية في قطاع الصحافة [1].

ووضعت وسائل جديدة تنظيمية للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار كوزارة الاتصال .المجلس الأعلى للإعلام الذي تم حله فكان يعتبر السلطة الإدارية ضابطة مستقلة تتمتع بشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يتكون من (12) عضو ثلاثة يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المجلس و ثلاثة يتم تعيينهم من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني وستة أعضاء يتم انتخابهم بالأغلبية المطلقة من بينهم الصحفيين المحترفين في القطاعات المختلفة للصحافة.[2]

فمنذ صدور قانون الإعلام تحول قطاع الصحافة المكتوبة من الصحافة الأحادية كماً ونوعاً إلى صحافة متعددة و ظهر إلى الوجود حوالي 160 عنوانا جديدا من الجرائد الأسبوعية واليومية.
وعلى سبيل المقارنة فان عدد العناوين التي كانت تصدر إلى غاية جوان 1988 لم يتجاوز 49 عنوانا بمختلف أنواعها فتدعم الإعلام العمومي و الجهوي بإصدارات جديدة النهار العقيدة العتاب ونشأت صحف خاصة الخبر، السلام، الجزائر اليوم.

---

[1]– حسن بورادة ، "الإصلاحات السياسية في الجزائر1988–1992 " **رسالة ماجستير** في التنظيم السياسي والإداري (معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية.جامعة الجزائر.)1993. ص140

[2]– بدر الدين شبل، الحقوق والحريات السياسية وعلاقتهما بالتجول السياسي في الجزائر "، **رسالة ماجستير**،(جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2003) ،ص132.

لكن هذا الانفجار الإعلامي الذي لم يسبق له مثيل في العالم العربي الإسلامي لم يعمر طويلا حيث طغت بوادر الخرافة منذ البداية ظهور مشاكل مهنية عدة مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب ومشاكل الطباعة والإشهار والتوزيع وعدم كفاية دعم الدولة للحقل الإعلامي فيما يخص التوزيع وبخاصة في ولايات الجنوب .والتمييز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي .[1]

[1]– نفس المرجع .ص 142.

الفصل الثاني

مظاهر تأثير العولمة على النظام السياسي الجزائري

خلال فترة 1999 -2014 .

العولمة من الأحداث التي ميزت حياة البشرية اليوم بحيث تتجلى العولمة جوانب عدة : اقتصادية واجتماعية وثقافية سياسية على المستويين الداخلي والخارجي لدول العالم .

وفي هذا الفصل سوف يتم تسليط الضوء على تأثيرات العولمة على النظام السياسي الجزائري في الفترة 0999-2014 بدا النظام بقيام بمبادرات الإصلاح نحو التحول ديمقراطي وكذلك بإنشاء أو عقد اتفاقيات مع دول الكبرى للإعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية بعد أن عانت من العشرية السوداء التي خلفت انعكاسات أمنية واجتماعية وسياسية واقتصادية .

وسيتم تفصيل ذلك في المباحث التالية:

-**المبحث الأول:** التأثير السياسي والأمني.

-**المبحث الثاني:** التأثير الاقتصادي .

-**المبحث الثالث:** التأثير الاجتماعي والثقافي .

المبحث الأول: التأثير السياسي والأمني

يعتبر العامل السياسي والأمني من بين أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية منذ القدم، حيث رسم معالم أكثر في فترات تاريخ البشرية ، سيما الصراعات التاريخية التي كانت قائمة بين مختلف التجمعات.

إن العولمة في بعدها السياسي هي أحد إشكال السيطرة السياسية من خلال نشر مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي التعددية السياسية والإرهابي العالمي

المطلب الأول: تأثير العولمة السياسي والأمنية على مستوى السياسة الداخلية

أولا: قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآلية لاسترجاع الأمن في الجزائر:

قانون الوئام المدني :

تزامن تطبيق سياسية الوئام المدني مع الحرب العالمية ضد الإرهاب عقب احداث 2011/09/11 وخفت معها حدة الانتقادات الخارجية للسلطة الجزائرية في صراعها مع الخطر الإرهابي وهي سياسة مشابهة لسياسة الرحمة التي اقترحها الرئيس زروال عام 1995 .

تهدف سياسة الوئام إلى إخراج الدولة من دوامة العنف و الرجوع إلى الحياة الطبيعية[1]، وإيجاد مكانة للجزائر على المستوى الجهوي والإقليمي، هذه الإستراتيجية تكون كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي[2].

قد دخل القانون الوئام المدني حيز التنفيذ بداية من 13 جويلية1999 متبوعا بمرسوم 10 جانفي2000 .حيث اعتبر أن يكون هناك لأ ول مرة في عمر الأزمة إطار قانونيا لإعادة إدماج

---

[1]– عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني **مذكرة ماستر** .(جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2009–2010) . ص 63.

[2]– نبيل بويبة، " آليات استرجاع الأمن في عهد بوتفليقة: متحصل عليه من www.bochaib.net/mas/ndex,php?option=com:content:

المسلحين[1]. فبموجب هذا القانون يستفيد أفراد الجماعات المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل و الاغتصاب و التسبب في الضرر الدائم ووضع متفجرات في الأماكن العامة و اللذين يسلمون أنفسهم في غضون 6 أشهر من الإعفاء من المحاكمة.و الذين ارتكبوا هذه الجرائم يمكنهم الاستفادة من أحكام مخففة، كما تستبعد عقوبة الإعدام و الحكم بالسجن المؤبد. و قد تمكنت بفضلها من تحقيق قدر مقبول من الاستقرار، و معاودة ربط العلاقات مع شركائها الدوليين بعد العزلة التي عرفتها لمدة عشر سنوات بسبب حالة اللاأمن الداخلي[2].

- **المصالحة الوطنية:**

يعتبر مرسوم رقم 278/05 الذي دعا إليه الرئيس بوتفليقة و دعمه بتاريخ 14 أوت 2005 إطارا لوضع نهاية لنزاع داخلي.لقد تم عرض محتوى القانون على الاستفتاء في 2005/09/29 و قد خول لرئيس الجمهورية اتخاذ كل التدابير لتجسيد بنوده و هو ما جسد في مراسيم التنفيذ الصادرة في فيفري ومارس 2006.

إن المصالحة الوطنية ظهرت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية و الأمنية فهي سياسة تقوم على رفع السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من الأزمة و لاسترداد الأمن.[3]

ثانيا: التعديل الدستوري: يشمل التعديل الدستوري تعديل سنة 2002 وتعديل سنة2008.

لقد برز التعديل الدستوري لسنة 2002 كنتيجة حتمية لأزمة وطنية من أجل السيطرة على الوضع، عن طريق إضافة مادة جديدة للدستور تمثلت في المادة (03) مكرر ة التي تنص على ان

---

[1]– عبد النور منصوري.،مرجع سابق ، ص 18.

[2]– نفس المرجع، ص 20.

[3]– نور الدين لعويدي، المصالحة الوطنية حظوظها و عوائقها: متحصل عليه من:
15-03-2015 www.aqlamonbie.com/archives/nceur12algerie.html

"**تمازيغت** "هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطورها بكل تنوع اتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، على اعتبار أن ديباجة التعديل الدستوري للسنة 1996 تنص على الإسلام والعروبة و الامازيغية هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية.

لقد كان من الضروري أن يعطيها المؤسس المكانة التي تستحقها لتمكين الشعب من الاضطلاع بمصيره المشترك في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستفادة بكاملها وبالتالي جاء الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية لسد الفرق الموجود بين الديباجة التي أعلنت أن الإسلام العروبة المكونات الأساسية للهوية الوطنية وبيت أحكام الدستور التي لم تتكفل بعد بالبعد الامازيغي[1].

أما التعديل الدستوري لسنة 2008 فقد أعلن رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة** " بمناسبة افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008 عن إدخال تعديلات جزئية على دستوره 1996، وقد أكد خلال كلمته أمام القضاة عن رغبته القديمة في التعديل الدستوري عن طريق استفتاء الشعب ، إلا أن الظروف حالت دون ذلك نظر لثقل الالتزامات، وتراكم الأولويات والمواعيد الانتخابية، خاصة تلك المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتجديد المجالس الشعبية البلدية و الولائية.

وكانت لهذه التعديلات ثلاثة أهداف أولها مرتبطة بحماية رموز الثورة وترقية كتابة التاريخ وتدريسه وثانيها متعلق بترقية حقوق المرأة السياسية ،وفي حين كان التعديل الثالث منصب على السلطة التنفيذية من حيث تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدة رئاسية مع إعادة النظر في تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل .

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.قانون رقم 02–03 المؤرخ في 2002/04/10 ،يتضمن تعديل الدستوري في المادة الثالثة،**الجريدة الرسمية**. العدد 25.

تلى ذلك الإصلاح الخاص بالتمثيل السياسي للمرأة. فقد تضمن يتضمن القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 8 صفر 1433 الموافق لـــ 12 جانفي 2012 تحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وتنص المادة الأولى على تطبيق أحكام المادة 31 مكرر من الدستور و يحدد هذا القانون العضوي كيفية توسيع تمثيل حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة و يحدد نسبة عدد المقاعد في المجالس الشعبي الوطني كالآتي:

3% عندما يكون عدد المقاعد يساوي و يفوق 5 مقاعد

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعد

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32 مقعدا

50% بالنسبة للمقاعد الجالية الوطنية بالخارج

و في هذا الإطار كان لدخول 146 امرأة المجلس الشعبي الوطني عقب الانتخابات الأخيرة صدا إيجابيا على المستوى الدولي .إذ أشادت العديد من الدول و المنظمات بهذه التجربة التي ارتقت بالمرأة الجزائرية إلى مصف مثيلاتها في البلدان المتقدمة من حيث المشاركة في العمل السياسي[1].

[1]– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية ،قانون رقم 03/12،المؤرخ في 12 جانفي2012،يتضمن اصلاح قانون المرأة ،**الجريدة الرسمية**، العدد02.

ثالثا:إصلاح قانون في الانتخابات وقانون الأحزاب

إن المدخل الصحيح لأي خطوة في الإصلاح السياسي تنطلق من تنظيم الحقوق والحريات السياسية للمواطنين ابتداء من حق التصويت والترشيح و صول الوظائف العامة شغل الوظائف العامة ولا يتم هذا إلا عن طريق الانتخابات[1].

يتضمن القانون العضوي رقم 12_01 المتعلق بالانتخابات المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12جانفي2012 ثمانية أبواب تهدف إلى تحديد قواعد العملية للانتخابات وهي:

- **الباب الأول:** يحدد الأحكام المشتركة لجمع الاستشارات من الشروط المطلوبة في الناخب إلى القوائم الانتخابية و كيفية الاقتراع الذي يتضمن العمليات التحضيرية للاقتراع و كذا عملية التصويت بالوكالة.
- **الباب الثاني:** يتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي و الولائي والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- **الباب الثالث:** يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية و الاستشارات الانتخابية عن طريق الاستفتاء.
- **الباب الرابع:** يتضمن الأحكام الخاصة باللجان الانتخابية.
- **الباب الخامس:** الأحكام المتعلقة بمراقبة عملية التصويت و المنازعات الانتخابية
- **الباب السادس:** يتضمن آليات الإشراف و المراقبة ،فهناك لجنة وطنية تشرف على الانتخابات مشكلة حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية.
- **الباب السابع:** يحدد الحملة الانتخابية المحددة في المواد 188 إلى غاية 1999

[1]- مزغيش فايزة.التحول الديمقراطي في الجزائر (1999- 2010) **مذكرة الماستر** (جامعة بسكرة .كلية الحقوق و العلوم السياسية .قسم العلوم السياسية.2013/2012).ص52

- **الباب الثامن:** يتم تحديد الأحكام الجزئية التي تعاقب كل مخالفات التزوير أو انتحال الشخصية و كل ما من شأنه مساس بسير العملية الانتخابية و تتراوح العقوبة بالحبس من 03 إلى 10 سنوات إضافة إلى غرامات مالية حسب درجة المخالفة.[1]

أما فيما يتعلق بإصلاح قانون الأحزاب، فقد تضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 7 مواد أعادت تنظيم العلاقة بين الإدارة و الأحزاب في إطار متوازن و شفاف و متناغم، يقوم على مبدأ الاحترام الطرفين للقانون خلال ممارسة مهامهما.

وينص القانون العضوي المتعلق بالأحزاب كذلك على الالتزام بعدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات مخالفة لثورة أول نوفمبر 1954 و الإسلام.[2]

مطلب الثاني: تأثير العولمة السياسي والأمني على مستوى السياسة الخارجية

فالعولمة لم توجد فقط اقتصادا معولما بل أنشأت ديناميات مؤثرة على قضايا الأمنية والسياسية وبالتالي نجد فقدان التوازن مثلا في مواجهة الإرهاب في بعده العالمي فقد نجحت الدولة في مواجهة الإرهاب في إطار ترابها الوطني ، فإن الإرهاب العالمي أو العابر للحدو د ما زال يعمل بقوة فعالية و أكثر . ذلك أن عولمة الإرهاب ظاهرة أكثر حداثة من الظواهر المعلومة الأخرى كالاقتصاد.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المادة 8 قانون رقم 12/01المؤرخ في05-01-2012. قانون متعلق بالانتخابات ،**الجريدة الرسمية.** العدد.02، ص11

[2]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم12/01،المؤرخ في 05-01-2012. قانون متعلق بالاحزاب ،**جريدة رسمية العدد.** 02.

أولا: تأثير العولمة على العلاقات الجزائرية الأوروبية:

فالموقع الذي تملكه الجزائر في منطقة المغرب العربي يجعل منها نقطة تقاطع إستراتيجية على كل الجهات، خاصة مع مساحتها الشاسعة، كما أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالانكشاف المخيف في هدا المجال، ذلك، أن حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي[1].

فالعلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي خاصة في المجال السياسي و الأمني مهمة لاعتبارها منطقة إستراتيجية هامة لأمن أوروبا، و من هنا كان الاهتمام بهذا المجال و الذي ينطلق من فرضية أساسها أن السلم و الاستقرار في المنطقة يعتبر هدف مشترك لجميع الدول الأوروبية و الذي يتحقق من خلال الاحترام المبادئ الديمقراطية و الحق في ممارسة الحريات الأساسية بالإضافة إلى عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول و الحث على حل خلافاتها بالطرق السلمية و تقوية التعاون بين الدول المحاربة للإرهاب

وتمثل العلاقات بين الجزائر و أوروبا و بالخصوص فرنسا ضلت توصف بغير الطبيعية إذ منذ استقلال الجزائر و العلاقات تمر بحالة انسداد تارة و انفتاح تارة أخرى و ذلك نظرا للرواسب التاريخية التي تحكمت و مازالت تتحكم في هذه العلاقات[2].

[1]– نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004 **رسالة ماجستير**.(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2005) ص 40.

[2]– عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، الجزائر،أوروبا ، الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005، ص 275.

1. الحوار الجزائري الأطلسي 2000/03/08

منذ مارس 2000 انضمت الجزائر إلى المبادرة الأطلسية في البحر الأبيض المتوسط، بعد قبول الجزائر الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة لتوسيع الحوار الذي بادرت به المنظمة مع عدد من البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

يقوم الحوار الأطلسي على أساس فكرة معلنة من قبل المنظمة مؤداها أن الأمن الأوروبي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في منطقة المتوسط بحيث لا يعني سوى الأمن الأوروبي دون أمن الدول المطلة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط هذه النظرة جاءت في المفهوم الاستراتيجي الجديد للمنظمة و الذي ينص على أن الاستقرار و سلام دول المحيط الجنوبي مهمة لأمن أوروبا.[1]

والملاحظ أيضا أن الجزائر دعت إلى الحوار في وقت متأخر نسبيا مقارنة بالدول المتوسط ولعل أهم الأسباب الظاهرية التي أخرت ذلك هي موجة العنف السياسي التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية والتي وضعت أوروبا والحلف الأطلسي أمام خيارات صعبة لفترة طويلة إذ ما تم قياسه بمستوى العنف الذي تعرفه الجزائر، لكن أوروبا والحلف الأطلسي أنتظر بداية عهد جديد في السياسية الخارجية الجزائرية إذ بدت مؤشرات من الجزائر على نيتها في السير نحو طريق الدول العربية التي شجعت عملية السلام العربي الإسرائيلي.[2]

---

[1]– حسن سنطوح ، "الحوار الجزائري الأطلسي، من أين و إلى أين؟" **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد 2062 ص ص 36-37.

[2]– كاظم هاشم نعمة ، **الحلف الأطلسي و التوسع إلى الشرق في الحوارات مع الجنوب و الأمن القومي العربي** ، طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا،2001، ص 260.

تسعى فرنسا لتطوير العلاقات معها خلال السنوات الأخيرة و ذلك رد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة التي كانت لها علاقات جد مميزة وذلك خلال التعاون من أجل محاربة و مكافحة الإرهاب وبالأخص 11 سبتمبر 2001 [1]

2. **الشراكة الأورو متوسطية:**

فقد شرعت الجزائر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة بسبب أثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة من بداية التسعينات حتى تم توقيع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 بفلانسيا.

نتيجة المركز الذي تحتله الجزائر في خريطة تموين أوروبا بالغاز و النفط و المواد الإستراتيجية في مجال الصناعة حيث تصدر الجزائر 95% من إنتاج الغاز و 52% من النفط لدول أوروبا جعل الجزائر تطالب بإطار تفضيلي في مسار الشراكة الأورومغاربية من خلال التركيز على النقاط التالية

-اعتماد التخفيض التدريجي للحواجز الجمروكية حماية المنتوج الوطني في المرحة الانتقالية الإصلاحات الاقتصادية

-رفض منطق مشروطية المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية لمبدأ النظر في مجال تقييم وضعية المسار الديمقراطي في الجزائر.

-وقد استفادت الجزائر من خلال إطار برنامج ميدا "2" حوالي 55 مليون أورو لسنة 2002 [2]

---

[1]- نفس المرجع ،ص 260.

[2]- باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي -**رسالة الماجيستير**، (جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011/2010)، ص ص56-57.

ثانيا: تأثير العولمة على العلاقات الجزائرية الأمريكية.2014/1999.

في 25 جويلية 1999 بالرباط و في جنازة الملك حسن الثاني حصل لقاء بروتوكولي مع الرئيس كلينتون الذي أعطى عن الرئيس بوتفليقة انطباعا إيجابيا وهذا يشكل ضمان حسن نية في نظر الأمريكيين .و مع وصول جورج بوش الابن للبيت الأبيض 2001 كان أول لقاء مع الرئيس بوتفليقة و تلته زيارة ثانية في ديسمبر من نفس السنة.

ففي اللقاء الأول بين الرئيس بوتفليقة و بوش الابن فضل هذا الأخير تجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع الداخلي ،ما يعني أن الرئيس الأمريكي كان مقتنعا على الرغم كونهما جمهوريين فإن سياسة الو.م أ اتجاه الجزائر لا يجب أن تتم عن طريق خبراء الأمن.

وكذلك رست الباخرة الأمريكية ساوث سيتي بالجزائر وعلى متنها قائد الأسطور الأمريكي " **دانيال مورفي**" في 1999، وهذا لتوطيد العلاقات بين البلدين وقد بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي في 1999 أكثر من 6000 مليون دولار، وفي أفريل 2000 زار الجينرال "**شارل ستيفون**" نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوروبا بدعوة من رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي **محمد عماري** وقد شارك بوتفليقة في المحادثات التي دارت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك دائم[1].

وجاءت تفجيرات 2001/09/11 لتفتح الباب أمام العلاقات بين البلدين في المجال الأمني والسياسي.

[1]– نور الدين حشود، مرجع سابق ، ص ص 50–51.

- **مبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط MEPI**

وقد تم إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط في ديسمبر 2002على أنقاض مبادرة **إيزنستات*** تعد الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا متزامنة مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتشمل مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط 14 دولة عربية من بينها الجزائر ولقد جاء هذا المشروع في ظل محددات أنتجها أو ساهمت في إنتاجها سياقات متعددة تتمثل في:

أولا: أنها تأتي في سياق المعطى الجيوسياسي الجديد الذي هيمن على السياسة الأمريكية منذ سبتمبر 2001 والمتمثل في إعطاء الأولوية لما يسمى بإستراتيجية مواجهة الإرهاب الذي يهدد العالم.

ثانيا: يرتبط بالمقاومة التي تواجهها الإدارة الأمريكية عالميا، لتصور أحادي للعالم يعتمد على القوه و تفضيل المصلحة الأمريكية دون استشارة الحلفاء بمن فيهم الأوروبيين أنفسهم.

ثالثا: المعاينة التي تنطلق منها الإدارة الأمريكية للأوضاع في العالم العربي والتي تستحضر مرجعيات متنوعة من خلاصات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودراسات الخبراء العرب أنفسهم.

ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز أساسية لسد النقائص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 وهذه الركائز هي :

أ. تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد

ب. بناء مجتمع المعرفة

* – تعتبر مبادرة إيزنستت أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار السياسة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي مع مرحلة الحرب الباردة بدايتها كانت تونس و أخيرها في الجزائر في 08 نوفمبر 1998.

ج. توسيع الفرص الاقتصادية[1]

[1]– باهي سمير ، مرجع سابق، ص ص 52–53.

المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي

تسعى الجزائر إلى تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى مستوى من الرفاهية التي بلغتها لدول المتقدمة لذلك قامت بتسطير وتنفيذ برامج إصلاح و مخططات تنموية من شأنها تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها ومن بين هذه البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) من الناحية الداخلية ،أما من لناحية الخارجية قامت الجزائر على إتباع إستراتيجية الانفتاح على العالم الخارجي وذلك من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع الدول المتقدمة مثل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014).

أولا :برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004:

هو برنامج استثنائي بادر به رئيس الجمهورية ،امتد على أربع سنوات 2001-2004 والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري ،ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم مؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل المنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[1]

تمثلت أهداف هذا البرنامج في :

- خلق مناصب شغل و الحد من البطالة.
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- تنشيط الطلب الكلي .

[1]- سليمة العلمي،" الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية " **مذكرة الماستر**، (جامعة.بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2010/)2011 ص ص 45-46.

– تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات لاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الانشغالات في القطاع الفلاحي في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة [1]. حيث بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروع وزعت كما يلي :

الجدول رقم (1) : توزيع مشاريع برنامج إنعاش الاقتصادي 2004/2001.

القطاع	عدد المشاريع
الري و الفلاحة و الصيد البحري	**6312**
السكن ، العمران، أشغال عمومية	**4369**
تربية،تكوين مهني، تعليم العالي و البحث العلمي	**1369**
هياكل قاعدية شبابية و ثقافية	**1296**
أشغال المنفعة العمومية و هياكل الإدارية	**982**
اتصالات و صناعة	**623**
صحة و بيئة و نقل	**63**
حماية اجتماعية	**623**
طاقات دراسات ميدانية	**200**

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع نفسه، ص52.

[1]– عبد القادر بريش. معزوز لقمان، أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء 50 سنة من التنمية ،جامعة بشار 05/04/ مارس 2014.

نلاحظ من الجدول أن أكبر المشاريع خصصت للري والفلاحة والصيد البحري ثم يليها السكن و العمران والأشغال العمومية وآخرها في المرتبة التاسعة قطاع الطاقة ب200 مشروع.

وفي الأخير نستنتج أن هذا البرنامج الممتد لأربع سنوات هو مخطط يعتمد على النفقة العمومية بهدف إنعاش النمو الاقتصادي، وخلق روح التنافس في الاقتصاد الوطني. كما أن النشاطات الاقتصادية تميزت بتلبية الظروف الاجتماعية من سكن شغل.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2009/2005)

هو برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من (2009/2005). يهدف إلى دعم العملية التنموية ومواصلة الإنجازات السابقة بما يحقق الفعالية والجودة، مركزا على تحسين إطار الاستثمار وترقيته و عصرنة المنظومة المالية و تسوية مسألة العقارات.[1]

وتتمثل أهداف البرنامج التكميلي فيما يلي:

-تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية، وذلك نتيجة الدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة.

-استعمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي .[1]

[1]- كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 01-09". **مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية**، العدد 7 ، جوان 2010، ص 25.

وقد ركز برنامج دعم الإنعاش على خمس نقاط رئيسية تم تقسيم النفقات عليها وفقا لما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) : نفقات المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2009/2005).

القطاع	حجم النفقات المخصصة له الوحدة مليار د ج	نسبة هذه النفقات من المجموع
قطاع الخدمات العمومية	790.1	%20.8
تطوير قطاع تنمية البشرية	600.4	%15.8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	8626	%22.7
دعم القطاع الاقتصادي	577.6	%15.2
تحسين ظروف السكان والإطار المعيشي	9690	%25.6
المجموع	3800	%100

المصدر: بريش عبد القادر ومعزوز لقمان ، المرجع السابق، ص55 .

من خلال الجدول يتضح أن مشروع برنامج الحكومة قد ركز على خمس قطاعات متمثلة: في قطاع الخدمات العمومية، وتطوير قطاع التنمية البشرية، وتطوير قطاع الهياكل القاعدية، ودعم القطاع الاقتصادي وتحسين الظروف السكان والإطار المعيشي وأكبر حجم النفقات خصص لقطاع الخدمات العمومية.

[1]– أسماء قابسي، تقييم البرامج التنموية 2009/2001 مع رؤية استراتيجية للاقتصاد الجزائري و في ظل البرنامج الخماسي 2010–2014 ، **مذكرة الماستر** (جامعة قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، 2011)، ص 42.

ثالثا: البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)

يعد برنامج تنموي اضخم في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286 مياز دولار وذلك بدون اللجوء إلى الاستدانة الدولية، حيث تمت الموافقة عليه انطلاقا في تطبيقه بداية منذ 22 ماي2010 بناءا على الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية لدراسة المشاريع الاستثمارية العمومية للفترة 2010-2014.[1]

هذا البرنامج يدخل في إطار دينامكية إعادة بناء الاقتصاد الوطني التي انطلقت عام 2001 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتحضير الاقتصاد الجزائر للإدماج في الاقتصاد العالمي ويتضمن محورين أساسيين:

المحور الأول: إتمام المشاريع الجارية خاصة بقطع السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ مالي يقدر ب:9700 مليار دج اي (130 مليار دولار).

المحور الثاني: بقيمة 11534 مليار دينار جزائري (156 مليار دولار).

[1]- نسل بوقليح ،"دراسة تنمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010/200 "،**مجلة الدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، ص 9.

و يتوزع المخطط الخماسي على سبع برامج أساسية كما هومبين في شكل التالي:

الشكل رقم 01: مخطط الخماسي 2014/2010.

البرنامج	الغلاف المالي	النسبة	الهدف
تحسين التنمية البشرية	9386.6 مليار دج	%40	التربية و التعليم:انجاز 5000 منشأة الصحة: 1500 منشأة صحية السكن:2 مليون وحدة سكنية الكهربا والغاز:توصيل مليون بيت بالغاز المياه:انجاز 35 سد 25 نظام لتحويل المياه الشباب و الرياضة: انجاز أكثر من 500 منشأة
تطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمة العمومية	9386.6 مليار دج	%40	قطاع الأشغال العمومية:توسيع و تحديث شبكات الطرقات .زيادة قدرات الموانئ النقل :تحديث و مد شبكة السكك الحديدية تحديث الهياكل بالمطارات تحسين النقل الحضري(تجهيز 14 مدينة بالترامواي
دعم تنمية الاقتصاد الوطني	1500 مليار أي 20 مليار دولار	%7.3	10000 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انشاء مناطق الصناعية دعم تأهيل المؤسسات.
التنمية الصناعية	200 مليار دج أي 27 مليار دولار	%10	انشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء تطوير الصناعات البيتروكيماوية تحديث المؤسسات العمومسة
تشجيع وتوفير مناصب الشغل	3500 مليار دج أي 5 مليار دولار	%1.5	مرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني .دعم انشاء المؤسسات المصغرة تمويل آليات انشاء مناصب العمل

تطوير اقتصاد المعرفة	250 مليار دج	1.2%	دعم البحث العلمي تعميم التعليم و استعمال وسيلة الاعلام الآلي
المجموع	21214 مليار دج أي 286 مليار دولار	%100	130 مليار دولار إتمام المشاريع 150 مليار دولار مشاريع جديدة

المصدر: دراجي سعيد، مرجع سابق، ص80.

و من الجدول السابق يمكن استخلاص أهداف البرنامج، المتمثلة فيمايلي:

-دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي .

-تحسين الظروف المعيشية للسكان.

-تطوير المحيط الإداري و القانوني.

-دعم الأشغال العمومية لفك العزلة مع كل المناطق.

-ترقية البحث العلمي واقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الجديدة و الإعلام الآلي .

ومن نتائج البرنامج نجد ما يلي:

- تراجع نسبة البطالة من نسبة 10.2% سنة 2009 إلى 9.2% سنة 2012.
- ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 659309 في سنة 2011، ووصل إلى 711882 في سنة 2012.

وما يعاب على هذا البرنامج هو تأخر انجاز العديد من المشاريع التنموية ونقلها إلى برامج لاحقة وهذا لعدم قدرة طاقة الاقتصاد الوطني على استيعاب ذلك الحجم الاستثماري بسبب نقص الإمكانيات الداخلية من جهة وتطبيق هذا البرنامج بهذا الحجم الاستثماري لم يرافقه الإصلاح في قطاعات الأخرى لها علاقة مباشرة بها بنفس الوتيرة مثل القطاع البنكي والقطاع المالي.[1]

[1]- نفس المرجع، ص 10.

المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية الجزائرية

أولا: توجهات الاقتصادية نحو أوروبا

في ظل تعزيز العلاقات التعاونة في المجال الاقتصادي بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي قام الرئيس بوتفليقة بمجموعة من الزيارات إلى الدول الأوروبية الزيارة رسمية إلى إسبانيا في 2002/10/07 حيث التقى بملكها "خوان كارلوس الأول" وذلك في إطار توطيد العلاقات الاقتصادية حيث صرح قائلا:" **إننا نريد أن ندخل بقوة عهد الشراكة الذي يضمن استمرار العلاقات بين ضفتي المتوسط الذي نريده بحيرة سلام و همزة وصل بين الشعوب**".[1]

وقد كانت الظروف مواتية والإرادة السياسية موجودة من الجانب الجزائري والجانب الاسباني من أجل تطوير شراكة كهذه. كما أن الشراكة في قطاع المحروقات مثالية خاصة وأن الجزائر تعد الشريك الأول لإسبانيا في العالم العربي .

ويؤكد الرئيس بوتفليقة بأن الشراكة بين البلدين واعدة لكونها توفر مجالا معتبرا لانتشار مبادرات الشركات حتى المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

من خلال زيارته إلى ألمانيا عمد إلى التعاون حيث أكد قائلا: **أن أمنيتنا هي أن يتطور بيننا تعاون واثق مأمون على أساس هذه الصداقة والتقدير المشترك العميق الجذور.**

ويؤكد بأن التعاون ما بين البلدين إذا ما أخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة سيكون في نهاية المطاف في صالح الشعبين والأجيال.[2]

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**. [ب .د. ن]، [ب. ت. ن]، ص 26.

[2]– أحمد قوارية، **رجل الأقدار زعيم المصالحة الوطنية بين الموهبة و القيادة** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2005. ص 77.

وقد أوضح الرئيس من خلال زيارته إلى برلين في 2 أفريل 2001 أنه بالرغم من تطور بين البلدين منذ الاستقلال الجزائر، إلا أن مستوى العلاقات الثنائية لم يرقى بعد إلى مستوى الطموح المشترك و حقيقة ما تتوفر عليه ألمانيا والجزائر من قدرات. لقد عرفت الفرنسية الجزائرية تطورا ملحوظا في فترة الرئيس بوتفليقة وقد قام البرلمان 2007 بالمصادقة على اتفاق الاستثمارات بين فرنسا والجزائر والذي كان معلقا منذ 1962.

وفي 2007/12/05 قام الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بزيارة رسمية للجزائر وكانت الثانية من نوعها منذ اعتلاه سدة الحكم الفرنسي وهذا الاهتمام الفرنسي اللافت اعتبره المحللون السياسيون خطوة جريئة لتثبيت أقدام فرنسا في السوق الجزائرية، في وقت ترى فيه منافستها الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت بقوة في استثمارات تزيد عن 6 مليار دولار أمريكي.

وفي إطار زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى الجزائر تم الإشراف على حفل توقيع اتفاقية شراكة بين البلدين وأربعة عقود اقتصادية تزيد قيمتها عن 5 مليارات يورو. في مجالات مختلفة منها الطاقة النووية السلمية.[1]

ثانيا: توجهات الاقتصادية نحو أمريكا:

نظرا لما يتمتع به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من دبلوماسية وخبرة كبيرة في مجال السياسة الخارجية، إضافة إلى موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها النظم السياسية العالمية الدكتاتورية وبالخصوص التوجه الليبرالي للعديد من الاقتصاديات الاشتراكية. كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعمل وفق المنظور أكثر انفتاحا على العالم الخارجي أي علاقات اقتصادية أكثر. وبما انه يتمتع حنكة في التعامل، وقوة القيادة، والتأثر في الطرف الثاني، كان له فتح المجال أمام العديد من

[1]– وزارة الخارجية ، الجزائر– الاتحاد الأوروبي . متحصل عليه من
http//193.194.78.233/maar/stories.php ?story : 06/03/6688761.

العلاقات الاقتصادية التي جمعت الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا لا ينفي وجود علاقات اقتصادية قديمة بين البلدين ترجع إلى سنوات الاستقلال لما بعد 1962، والتي كانت أكثر ازدهارا في مجال الطاقة لتتطور فيما بعد في شكل صناعات .

وفي سنة 2002 احتلت الجزائر المرتبة الثانية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى دول المغرب الثلاثة (تونس، المغرب، الجزائر) والثالثة على المستوى الأفريقي، أما المرحلة الممتدة بين (2000-2004) تزايد حجم المبادلات ليصل إلى أكثر من 6.5 مليار دولار لتقارب 7 مليارات، وهو رقم يدل على الدرجة التي أصبحت فيها العلاقات بين البلدين. وهكذا أصبحت الجزائر أحد أكبر الأسواق للولايات المتحدة الأمريكية في شمال أفريقيا، حيث أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين تمثل 72% من حجم مبادلات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة المغرب العربي.[1]

أما في سنة 2005 زادت نسبة الاستثمارات في الجزائر بنسبة 50% مما كانت عليه في سنة 2003 كما ارتفعت صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما قيمته 4.7 بليون دولار عام 2004، كلها ممثلة في البترول والغاز الطبيعي، وقد وصلت قيمة المبادلات التجارية فيها بين الدولتين جوالي 12 مليار دولار حيث باعت ما قمته 10.94 مليار دولار واشترت بقيمة 1.42 مليار دولار سنة 2007 .

كما وصلت قيمة المبادلات حوالي 16 مليار دولار، و هو ما جعلها ثاني شريك للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي أمريكا، ولتعزيز التعاون فيما بين الدولتين اجتمع مجلس الأعمال الجزائري

[1]- نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الامريكية 1992-2004 **رسالة الماجستير** .(كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005)، ص 68.

الأمريكي بالجزائر لبعث العلاقات الاقتصادية فيما بينهما بتاريخ 2007/12/3 و تم عقد اجتماع إعلامي حول المبادلات التجارية بينهما في سبل تطويرها.[1]

ثالثا: مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية (O.M.C)

تعد الجزائر من الدول النامية التي قررت أن تنظم إلى منظمة التجارة العالمية على اعتبار هذه الأخيرة تهدف إلى إنشاء بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا. و طلب الجزائر للعضوية في هذه المرحلة كان عن قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرص أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، بذلك يعتبر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (O M C) ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية.

1. **أسباب ضرورة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**

- ✓ انهيار المعسكر الشيوعي الذي كانت معظم الدول النامية منها الجزائر تبني اقتصادها عليه
- ✓ توجه اقتصاديات معظم الدول العالم، نحو العولمة التي تنصب في قالب يخضع لهذا النظام الجديد الذي تعتبر المنظمة طرفا منه
- ✓ إنشاء منظمة التجارة العالمية كان من متطلبات النظام العالمي، الجديد وليس من مصلحة الجزائر أن تكون بمعزل عنه والمشاركة في معالمه يكون بالانضمام إليها. [2]

2. **مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**

عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة عدة مراحل وهي:

---

[1]– هيئة الأعمال الجزائريةوالأمريكية تجمع بالجزائر ،متحصل عليه من:.www.bzbelajazair.net/mobules.php ?name :newsfile :article8

[2]– فارس مسدور و كمال رزيق، "حول الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي .ملتقى "موضوعه: انعكاسات الجزائر في الألفية الثالثة الجزائر،منعقد في يومي:21– 22 ماي2010، ص 215.

- **المرحلة الأولى:** جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998، وأجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيئة الدولية وتناولت طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني و تطويره.
- **المرحلة الثانية:** تواصلت المفاوضات سنة 1999، بالموازاة مع انعقاد مؤتمر "سياتل" بالولايات المتحدة الأمريكية،حيث تم فيها تقديم مدونة تتضمن قواعد و مبادئ النظام التجاري، واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة، بالأسئلة المطروحة و أهم الشركاء الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا.

– **المرحلة الثالثة:** بعد توقيع اتفاق الشراكة في 2002/04/19، اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة .و ابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 8 أشهر في محاول الجزائر من خلالها التوفيق بالالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة و توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

- **المرحلة الرابعة:** 2003/11/28 بجينيف بوفد جزائري مكون من 28 عضو يمثلون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في منظمة التجارة العالمية وقد تضمن جدول الأعمال:
  - تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
  - محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
  - التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.
- **المرحلة الخامسة:** تبدأ من أكتوبر 2005 إلى خريف 2006 بجينيف. وتعتبر آخر مرحلة و بها من المفروض أن يتم الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن ثم الانضمام. ويجب التأكد على أنه من صالح

الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل فتتاح دورة المفاوضات الثنائية بالدوحة لأن الشروط ستكون عسيرة ومقيدة أكثر حسب السيد علي لبيب المدير العام للجمارك الجزائرية آنذاك[1].

أهم ما يميز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض المفاوضات، و هي التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي، وما بين 0 و 25 % للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيرا عن المدى الذي تطبقه الجزائر، والذي يصل إلى 45%، وبالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل الذي يغطي تعاملات كل الدول المنطوية تحت لوائها.

ويمكن القول أن الجزائر وصلت مع كبرى الدول إلى مستويات عرض للتعريفات الجمركية بنسبة مرضية ولكنها ليست 100% و هو ما يحتم على الجزائر أن تنهي مفاوضاتها مع 22 دولة مفاوضة.

- **المرحلة السادسة:** في فاتح فيفري 2007 قطعت شوطا كبيرا يقدر بحوالي الجزائر 95% من شروط انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة. ومن بين المسائل المتعلقة التي يجري عليها التفاوض خاصة مسألة فتح خدمات الطاقة للمنافسة الدولية، أي تحرير قطاع خدمات الطاقة وازدواجية سعر الطاقة بين السوق المحلية والسوق الدولية نظرا لأن أسعار الطاقة الجزائرية أقل من الأسعار الدولية كما اختتمت مفاوضات ثنائية مع خمس دول (البرازيل ، الأوروغواي، الولايات المتحدة الأمريكية، كوبا، فنزويلا، سويسرا) ويجب أن تفعل نفس الشيء مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ماليزيا، تركيا، كوريا الجنوبية، الإكوادور، النرويج، أستراليا، اليابان).[2]
- **المرحلة الحادية عشر:بدأت** في أفريل 2013 بجينيف السويسرية الجولة الرسمية 11 لمفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أكد وزير التجارة الجزائري حينها مصطفى "بن بادة"

[1]- انضمام الجزائر إلى المظمة العالمية للتجارة .متحصل عليه من موقع : www.djefa.info ص 6.
[2]– نفس المرجع ، ص ص 7–8.

أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في هذه الجولة، و أنها تلقت دعما كبيرا من طرف العديد من الدول من بينها المجموعة الأسياوية على رأسها الصين ودول أمريكا اللاتينية، التي دخلت من أجل تدعيم ملف انضمام الجزائر للمنظمة.

أضاف بن بادة أن ملف الجزائر كان ثريا بحيث أننا للمرة الأولى نقدم ملف بهذا الحجم يحتوي على كم هائل من المعلومات بالتفاصيل المطلوبة مقارنة بالجولات السابقة.[1]

رابعا: إخضاع النظام المصرفي الجزائري إلى معيار الملاءة المصرفي.

وجاء هذا الأمر من خلال تعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، حيث كان الإعلان عن إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) سنة 2003 وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزينة الدولة سببا كافيا بالنسبة للسلطات الجزائرية لإعادة النظر في التشريع المالي للبنوك، الأمر الذي استدعى تعديل القانون النقد والقرض بالأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003. و جاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية أي معيار الملاءة المصرفية الدولي و استمرار مسار الإصلاحات المالية و ذلك تحقيقا لثلاث أهداف وهي كما يلي:

أ. السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن صلاحياته، وذلك من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في رقابة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

[1]– شبنخوا. انعقاد الجولة 11 من مفاوضات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، بجينيف،2013/04/04 متحصل عليه من .http// arabic.com/people

ب. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة، من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات والاستخدامات الخارجية والدين الخارجي

ج. توفير أحسن حماية للبنوك و ادخارات الجمهور[1].

[1]-نفس المرجع

المبحث الثالث: التاثير الاجتماعي و الثقافي .

إن هذا المظهر هو أكثر المظاهر التي تعتمد عليها العولمة للتغلغل داخل الدول، وأكثر نجاحا في التأثير على المجتمعات والأفراد قصد الانفتاح على العالم ومواكبة تطوراته.

المطلب الأول: تغيير في المنظومة التعليمية لمواكبة العولمة

أولا: اصلاح المنظومة التربوية:

إن التغيرات ولتطورات السريعة والمستمرة في العالم فرضت على المنظومة التربوية في الجزائر تغيرات سريعة ومستمرة في تركيب هاته المنظومة حتى تتمكن هاته الأخيرة من تحقيق أهداف في المجتمع، وذلك لأن مناهج التعليم الأساسي التي مر عليها أكثر من 20 سنة لم تساير تطور المجتمع الجزائري اجتماعيا و اقتصاديا وعلميا.

كل هذا جعل من الوزارة تقوم بإصلاح المنظومة إصلاح جذري للمناهج القديمة ويعوضها بمناهج جديدة في جميع التخصصات.[1]

1. **التغيرات التي أدخلت في مستوى البرامج.**

لقد أدخلت جملة من الإجراءات حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية: 2005/2004/2003، وهكذا يدرج طور مسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة للنظام الجديدة، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر5 سنوات. أما طور التعليم الابتدائي مدته قلصت من 6 سنوات إلى

[1]- حديدان صبرينة. معدن شريفة، "" مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر"". **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** .عدد خاص :ملتقى التكوين بالكفاءات في التربية[د ت ن] ص 199

5 سنوات حيث تم استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم التربية العلمية والتكنولوجية. حيث تدرس ابتدءا من السنة أولى ابتدائي يهدف لمسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم.

كما شمل التعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي عوضا من السنة الرابعة وهذا للتحكم على الأقل في لغة واحدة تكون أكثر انتشارا على المستوى العالمي واعتماد الرموز العالمية في الرياضيات.

أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد مدة هذا الطور من 03 سنوات إلى 4 ،سنوات و تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتدءا من السنة أولى متوسط[1].

وفي هذا الصدد نص القانون التوجيهي للتربية ولا سيما المادة 4 منه على ضرورة تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل للتفتح على العالم باعتبارها وسيلة للاطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات والحضارات الأجنبية. [2] وكذلك اعتماد على نظام الترميز العالمي وإدراج مصطلحات علمية وتعويض مادة تربية تكنولوجية بمادة جديدة هي العلوم الفيزيائية وتكنولوجية و نلخص هذه التغييرات في الشكل التالي:

[1]– نفس المرجع ، ص 199

[2]– بوبكر بن بوزيد.اصلاح التربية في الجزائر. رهانات و إنجازات.الجزائر: دار القصبة للنشر، سنة 2009،ص 44.

الشكل رقم 02:الاصلاحات الجديدة للمناهج التربوية .

Planification التخطيط	إضافة سنة استقبال تحضيرية للأطفال الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات
	إعادة تنظيم مدة التعليم الأساسي (الإبتدائي 5 سنوات بدل من 6 سنوات التعليم المتوسط 4 سنوات بدل من 3 سنوات
	إعادة تنظيم التعليم الإجباري (ثانوي) ثلاث شعب التعليم الثانوي التكنولوجي – التعليم الثانوي التقني المهني – التعليم المهني
foration التكوين	تطوير الكفاءات العامة و البيداغوجية للمفتشين و الأساتذة
	تنسيق عمليات التكوين و التقييم
	إعداد و تنفيذ خطة من أجل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال داخل المؤسسة
Contenus et methodes المحتوى و المناهج	بداية تنفيذ البرامج الدراسية الجديدة لمختلف مستويات التعليم التابع لوزارة التربة الوطنية
	إعداد الدعم البيداغوجي
	الأخذ بالاعتبار المقاربات البيداغوجية الجديدة للبرامج الدراسية و الوسائل و تقييمات التلاميذ و الوسائل الخاصة المقدمة.

ثانيا: إصلاح التعليم العالي في الجزائر

لقد شهد العالم العديد من التطورات والمستجدات الجديدة التي تفرض على التعليم العالي في كل مجتمع أو دولة أن يطور نفسه خاصة و أن التقدم الحضاري في المجتمع المعاصر في المؤسسات وغيرها تنعكس على القطاعات الأخرى إذ لم تعد هناك مؤسسة يمكن أن تنغلق على نفسها أو تنعزل عن مجريات الحياة. وإلا كان مصيرها التخلف والفناء[1] .

إن بلوغ مستوى البلاد المتطورة ينبغي التسلح باقتصاد قوي موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا، التي تعتبر الفضاء الأمثل لاكتساب والإنتاج والتطوير.وعليه برزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة مجموعة العوائق التي تعاني منها الجامعة، والحلول والواجبات التي يجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهها المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 .[2]

1. أسباب اعتماد نظام (ل. م . د) في الجزائر:

-وجود اختلال هيكلي تراكمي عبر السنين جعل الجامعة الجزائرية على الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية هشة.

-عدم قدرة التكوين العالي على الاستجابة إلى التحديات التي يفرضها التطور غير المسبق لتكنولوجيات وظاهرة العولمة.

-فرض العلاقات الدولية لوجود قواسم مشتركة اقتصادية واجتماعية.[3]

---

[1]-نفس المرجع،ص50.

[2]- أيمن يوسف، تطور التعليم العالي و الإصلاح و آفاق. **مذكرة ماجستير** (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية قسم علم الاجتماع،2007-2008)، ص 52.

[3]- شبايكي سعدان " الأثار الاقتصادية و الاجتماعية للنظام التعليم العالي (ل م د) "**مجلة البحوث و الدراسات العلمية** ،ع 5 ، جويلية 2011 ص 9.

2. **محاور الإصلاح للتعليم العالي بالجزائر:**

من محاور الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس، ماستر، دكتوراه، مع هيكلة تستجيب لمعايير دولية:

أ. ليسانس: يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 6 سداسيات ويتضمن مرحلتين أولهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات و تتمثل ثانيها في تكوين متخصص: وينقسم إلى غايتين:

-غاية ذات طابع مهني: أي تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل

-غاية ذات طابع أكاديمي: تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

ب.الماستر: يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 4 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصر على شهادة أكاديمية، ولكل طالب حاصل على شهادة ليسانس ذات طابع مهني يمكنه من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية و من مهام هذا التكوين:

- مهمة مهنية متميزة تتمكن من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

ج. الدكتوراه: تبلغ مدته الدنيا 6 سداسيات ومن مهامه:

- تحسين مستوى عن طريق البحث و من أجل البحث.
- تعميق المعارف في تخصص محدد.

و يتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.[1]

[1]- أيمن يوسف، مرجع سابق، ص ص 57-58.

المطلب الثاني :حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

أولا: حقوق الإنسان

تعتبر عملية ترقية حقوق الإنسان من أسمى الغايات التي تؤسس لسلطة الدولة ولشرعية نظام حكم فيها، ولقد حرصت الجزائر في هذا المجال على الوفاء بالتزاماتها الدولية بانضمامها لمختلف اتفاقيات حقوق الإنسان، وأعطتها المكانة اللائقة بها على المستوى الوطني من خلال منحها المكانة الدستورية الملائمة لها وإقرار مختلف الضمانات الكفيلة بحمايتها والعمل على تحسين واقعها. ويلاحظ أن النصوص المقررة في هذا الشأن سايرت مختلف مراحل التطور الدستوري والسياسي للبلاد.[1]

فقد حاول رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من خلال برنامجه الاهتمام بالتنمية اجتماعية و مكافحة الفقر بإنشاء مدارس جديدة. مراكز صحية وخلق برامج للتشغيل لمواجهة البطالة المتزايدة خاصة بين الشباب ؛(إنشاء تنظيم جديد للتشغيل لامتصاص اليد العاملة و برامج تشغيل الطلبة لخريجي الجامعة عن طريق عقود ما قبل التشغيل و كذا الشبكة الاجتماعية و برنامج تشغيل الشباب و منح القروض لهم لتكوين مؤسسات اقتصادية صغيرة و خلق مناصب شغل جديدة.)،

بالإضافة إلى تأسيس صناديق لمواجهة البطالة والاستجابة لمختلف الحالات الاجتماعية المعقدة مثل: التقاعد ، الأمراض المهنية المزمنة، المعاقين، والمسرحين من العمل والتكفل بهم، وتوفير مضلات أمان لتلبية حاجاتهم الاجتماعية لأنها حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها كل المواثيق الدولية والدساتير، وأيضا محاولة رفع الأجور لمواجهة غلاء المعيشة من أجل خلق مناخ اجتماعي يسمح بالسلم الاجتماعي.

[1]– محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". **أطروحة الدكتوراه** (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)، ص ص 336–337.

حيث يؤكد الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة و التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

انضمام الجزائر ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة وترقية حقوقها السياسية و المدنية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

ثانيا: انضمام الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2002:

هذه الاتفاقية معتمدة قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم 128/4 المؤرخ في 19 أفريل 2004، والتي نشأ منها قانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته و قد جاء فيه:

- توضيح أهداف هذا القانون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
- التدابير الوقائية من الفساد في قطاع العام.
- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد وتحديد نظامها القانوني.
- تحديد قواعد وأحكام القانونية والإجرائية والقضائية المتعلقة بتحريم الفساد.
- تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.[2]

[1]–نفس المرجع ،ص39

[2]– "دور البرلمان في الوقاية من الفساد "**مجلة الفكر البرلماني** .الجزائر :مجلس الأمة، جانفي 2006. ص 217.

الفصل الثالث

رؤية تقييمية ومستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل تأثيرات العولمة

على اعتبار أن العولمة منتوج تراكمي أثرت في مسار العلاقات بين الدول والمجتمعات، وكانت عامل التغيير الكثير من الأنظمة السياسية .سواء إلى الأحسن أو الأسوء .لأنها تحمل وجهين الأول يتمثل في المشروع الحضاري والثقافي والأخلاقي المجسد لطموح الشعوب المعاصرة نحو التكامل والتنمية .

أما الوجه الثاني فهو القوة والسيطرة بهدف التأثير على المصالح الحيوية للشعوب دون مراعاة خصوصيتها.

وهذا ما سيتم تفصيله من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول:ايجابيات وسلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري .

المبحث الثاني :سيناريوهات العولمة على النظام السياسي الجزائري .

المبحث الأول:ايجابيات وسلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري.

العولمة عملة ذات وجهين فالوجه الايجابي لها هو التطور الهائل الذي شهده العالم، أما الوجه السلبي لها فهو ما آلت إليه كثير من الدول والشعوب والأمم من تفكك وتشتت.

المطلب الأول: إيجابيات العولمة على النظام السياسي الجزائري

1. سياسية:

– محاولة تمسك الجزائر على المستوى البنى الدستورية والقانونية بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ويتعلق الأمر بالعناصر التي لا تؤدي إلى ديمقراطية حقيقية إلا باحترام مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبضمان احترام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح المجال والحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية.[1]

– تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية حيث تتحسن نسبة المشاركة المرأة في الحياة السياسية . كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 03:نسبة مشاركة المرأة في البرلمان

الفترة التشريعية	2002-1997	2006-2002	2012-2007
النواب الرجال	376	362	359
النواب النساء	13	27	30
مجموع المقاعد	389	389	389
نسبة نساء النواب	%3.34	%6.94	17.75

Source : Conseil National Economique et Social ;Rapport sur le Développement Humain en Algérie 2007.realisé en coopération avec la PNUD.Algerie .p47

– أدت سياسة الانفتاح السياسي إلى بروز عدد هائل للجمعيات المجتمع المدني في الجزائر حيث انتقل عدد الجمعيات من 58000 سنة 2001 إلى 75000 سنة 2003 ثم 78000 سنة 2005 وبعدها

[1]– عبد الغفار رشادالقصبي،_**الطور السياسي و التحول الديمقراطي**. القاهرة: كلية العلوم الاقتصاديةو السياسية ، 2006، ص 102.

87000 سنة 2008 ،تحتل الجزائر صدارة دول الوطن العربي من حيث عدد الجمعيات مقارنة بمصر 15000 جمعية و المغرب 3000 جمعية .[1]

– لقد لعب مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الإتحاد نحو الديمقراطية والحكم الصالح هو الدور الجديد للأمم المتحدة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين حيث أكد المشروع على الدول العضوة فيه منها الجزائر أن الديمقراطية والحكم الصالح يعد من أولويات الإصلاح السياسي.

– لقد لعبت الأمم المتحدة دورا متزايدا في الإشراف على الانتخابات و توفير الدعم الفني و الخبرات اللازمة لها في مثل انتخابات 2004 التي كانت تحت رقابة 130 مراقب دولي و الانتخابات الرئاسية الأخيرة 2014 التي كانت تحت إشراف مراقبين دوليين و هذا لضمان نزاهة و شفافية الانتخابات.

– تغلب الجزائر على مشكلها الأمني الذي أعتبر عائقا أساسيا أمام تطور السياحة الجزائرية لعدة سنوات بسبب عزوف الأجانب عن الوجهة الجزائرية ،بدأت تدفقات السياح الأجانب تعود و لو بشكل بسيط حيث بلغ عدد سياح الوافدين إلى بلادنا سنة 2006 إلى 1640000 سائح منهم 160000 جزائري مقيم بالخارج أي ما يمثل نسبة 71% و 480000 سائح أجنبي من جنسيات مختلفة خاصة الأوروبية .

2. اجتماعيا و ثقافيا:

يركز هذا الجانب على مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الأمل في الحياة، مؤشر القدرة الشرائية مؤشر التعليم.حيث أخذ مؤشر التنمية البشرية في الجزائر يتطور بصفة تدريجية حيث صنفت الجزائر في المرتبة 103 سنة 2003 وثم تقدمت إلى المرتبة 73 سنة 2004 ،ذلك حسب التقرير الصادر سنة 2005 ويعود إيجابيا انتقل من 12.5% سنة 2000 إلى 75.7% سنة 2005.

ويعود سبب لتحسين مقياس الأمل في الحياة حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى عدة عوامل منها:

- ✓ انخفاض نسب الوفيات.
- ✓ تراجع عدد الأطفال الذين يعانون من نقص القرن وزيادة الاهتمام بالصحة.

[1]– نفس المرجع، ص 103.

✓ التقدم المسجل على مستوى مكافحة الأمراض المعدية.

– أما التعليم فقد عرف هو الآخر تحسنا ملحوظا وما يثبت هذا التحسن حسب الإحصاءات المقدمة من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هو ارتفاع نسبة القادرين على القراءة والكتابة فقد انتقلت النسبة من 65.5% سنة 1998 إلى 76.3% سنة 2005[1].

✓ كما سجل معدل القراءة ارتفاعا لدى الأوساط الريفية من 48.5% سنة 1998 إلى 72.6% سنة 2005 وفضلا عن تحسين مستويات التمدرس على مستوى التعليم القاعدي أو التعليم العالي أو التكوين المهني

✓ محاولة علاج الاختلالات الموجودة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال التأكد على التعليم والتدريب في المجالات والاختصاصات المطلوبة في ظل العولمة.

الجدول رقم(4): يوضح تطور مؤشر التنمية في الجزائر من خلال فترة 1999–2008.

السنوات	1999	2000	2004	2005	2006	2007
مؤشر التنمية البشرية	0.689	0.695	0.750	0.761	0.760	0.778
مؤشر معدل الحياة عند الولادة	0.783	0.792	0.830	0.827	0.845	0.847
مؤشر مستوى التعليم	0.659	0.659	0.711	0.730	0.715	0.740

مصدر: حسين عبد القادر، المرجع السابق.ص107.

إن مؤشر التنمية البشرية من خلال هذا التقرير أخذ يتطور حيث سجل نسبا متقدمة و هذا راجع إلى :

1/ الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة .[2]

2/ إدخال تقنية الإنترنيت ومالها من دور كبير في تمكين قدرات البشر من رفع مستوياتهم العلمية والعملية.

[1] -CNES.Rapport sur la Développement Humin en Algerie .2006.Réalisé en Coop&ration avec le PNUD Algerie .p p 20-23.

[2]– حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلق، **رسالة ماجيستير** (جامعة تلمسان،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2012/2001) ،ص 103.

3/انتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام بشكل كبير، وذلك لفتح قنوات خاصة مثل قناة النهار TV والشروق وسميرة TV.

3. **اقتصاديا**

– إعداد برامج فعالة في ميدان الإصلاح الاقتصادي (مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي –المخطط الخماسي).

– زيادة الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحة .

– التصدي لحزم مشكلة البطالة وأخذها في الاعتبار عند إصدار أي قرارات اقتصادي واتفاقيات دولية[1].

– العمل على تشجيع الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستوعب عدد كبير من العمالة وخصوصا المشروعات والصناعات الصغيرة.

– توفير خدمات الماء، الكهرباء، والغاز والهاتف بأسعار مناسبة.

– برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2010 الذي يسمح بخلق عدد هائل من مناصب الشغل .

– النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات المعادل لـــ 6% والمستخلص من قطاع البناء والأشغال العمومية.

– دعم القطاع الخاص لما له من دور أساسي مكمل لدور الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الإنتاج والتصنيع والتطوير وتوفير فرص العمل والإنفاق ويحقق نمو الاقتصادي المستدام.[2]

– المضي في تحرير التجارة ودخول في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بما يتيح من فتح أسواق جديدة للسلع والبضائع.

– ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر حيث فاق 150 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

---

[1]– أسعد طارش عبد الرضا، "الأثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث "**مجلة دراسات دولية**.عدد 43، [د . د . ن] .[د. ت . ن] ص 195.

[2]– عبد الرحمان تومي، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد 6 جويلية – 2005، ص 31.

المطلب الثاني: سلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري

تنوعت سلبيات العولمة ومست كل الجوانب وفيما يلي يفصل ذلك:

سياسيا واقتصاديا

و يمكن إيجاز الآثار السلبية للعولمة في الجانب السياسي والأمني فيما يلي:

1. ضعف السيادة للنظام السياسي من الجزائري حيث أن الخطابات المهيمنة على مستوى السلطة الجزائرية التي تمثل منظومات فكرية ومجتمعية غربية عموما والفرانكوفونية خصوصا. مثال ذلك: في مجال الإصلاحات داخل المنظومة التربوية التي كانت من طرف ضغط البيئة الخارجية والتطورات التكنولوجية الحاصلة حيث تعامل معها النظام السياسي بشكل متميزة بطابع الانتقاء السطحي والتعامل معها بدون وعي بعوامل إنتاجها المعرفية والسوسيو تاريخية وأيضا بدون معرفة علمية دقيقة بشروط تعلمها و توظيفها في السياق الجزائري فتظل بذلك بعيدة و تدخل في حالة تناقض مع الواقع الجزائري، فتظهر في النهاية في حالة قصور عن المساهمة في تطوير النظام التربوي أو إصلاحه وجعله لا يستجيب لمتطلبات وحاجات المجتمع الجزائري المعاصر.[1]

إن النظام الجزائري يفعل المتغيرات الدراماتيكية المتتابعة في العالم و التي أصبحت تتغير بسرعة تفوق التوقعات فقد بدأ كما يراه **إدريس الكريني** بعقد قوته و نفوذه لذلك بادر بعمليات الإصلاح السريعة وغير معالجة لمدى مطابقتها تواؤمها مع طبيعة المجتمع أو البيئة الجزائرية

دخول النظام الجزائري تحت مضلة العولمة و ضمن ما يملى عليه من معايير غربية أمريكية خاصة كشرط من شروط الدخول إلى المجتمع الدولي [2] أدى حذف الدروس التي تتكلم عن الجهاد الذي تكلم عنه القرآن الكريم ودعى إليه الإسلام لأنه في نظر الدول الغربية هو الذي يشجع على تنظيم قواعد الإرهابية في الدول العربية.

---

[1]– علي سموك، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة" مقاربة سوسيولوجية". **مجلة العلوم الإنسانية.** العدد 7 فيفري 2005 ،ص 117.

[2]– أشرف غالب أبو صالة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1990–2011) .**رسالة الماجستير** (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، 2001–2012)،ص 106.

قد وفر اعتماد الجزائر على شركات الأجنبية متعددة الجنسيات إمكانات التعامل بالرشوة ،خاصة مع الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الذي تصنفه منظمة الشفافية الدولية ضمن القطاعات الأكثر فسادا ،حيث تلجأ القادة السياسية في إبرام صفقات الاستثمار في مجال الطاقة، إلى التعامل مع الشركات الأجنبية التي لا تتردد في دفع العمولات للمسولين .

هيمنة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر لعدم استغلال الجزائر للموارد المتاحة الناتج عن التبعية الاقتصادية للدول الكبرى التي رسختها العولمة، بحيث احتلت المحروقات نسبة اكثر من 99% من صادرات الجزائر[1].

الجدول رقم (05): يوضح نسبة المحروقات من الصادرات الجزائرية :

العام	النسبة المئوية
1995	93.5
2000	98
2005	97
2010	97.6

المصدر :محمد حليم ليمام ،مرج سابق.ص 154.

حيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات بنسبة تفوق 97 % بحيث انتقلت نسبة تصديره عام 2000 الى 80% بعد ما كانت عام 1995 تصل الى 93% .

[1]–محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار والإصلاح** . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية،2001، ص ص، 154. 155

- **ثقافيا واجتماعيا:**

يعد البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة من أخطر أبعادها فهي تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافية واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى، مما يعني تلاشي القيم و الثقافات القومية و إحلال القيم الثقافية للبلاد أكثر تقدما محلها وخاصة الأمريكية والأوروبية، الأمر الذي انعكس على الهوية الثقافية للشباب العربي والجزائري بالخصوص.[1]

لقد غيرت تكنولوجيا الاتصال الإعلام الحديثة البيئة التي يعيش فيها الشباب الجزائري عن تلك التي كانت منذ زمن وأحدثت داخل المجتمع الجزائري ما يعرف بالفجوة الثقافية من خلال تبني أساليب حديثة متطورة وهو ما أدى إلى ارتباك ثقافي وظهرت لديه صورة جديدة من السلوك داخل المجتمعات ويعبر عن نفسه في عدة صور ومنها. الاستهلاك مثل استهلاك المجتمع الجزائري للسيارات فقد أصبح العرف الآن هو اقتناء أحدث السيارات والحصول على أفضل أنواع والبعد عن سبب الحقيقي الذي صنعت له السيارة. وهناك أمثلة أخرى مثل استخدام الهواتف النقالة بشكل غير رشيد.

كما يمكن القول أن الشباب الجزائري يعيش حالة من الانبهار بالثقافة الغربية وأسلوب الحياة الغربية وهذه التبعية الفكرية والانبهار الحضاري دائما يحدث في الشعوب المتأخرة ثقافيا وعلميا واقتصاديا. والتي تؤدي بدورها إلى انصهار الهوية الثقافية وأن يصبح التقليد سيد الموقف وخصوصا لدى فئة الشباب.[2]

في ظل العولمة أصبح الشباب الجزائري يستعمل لغة لا يفهمها الكبار لكنها بالمقابل تعبر عن حاجة في التعامل مع الحياة اليومية بالتوافق مع المتغيرات التي تحدث في عالم الاتصال الذي يعتبر فضاء جديد للتمييز والبحث عن الاعتبار، حيث أصبح الشباب ينتج قيمه الخاصة ومعاييره الخاصة تعبر عن رفضه لعاداته وتقاليده بمزج رهيب في اللغة من دمج جميع اللغات في جملة واحدة وهذا حتما يؤدي

---

[1]– أسعد طارش عبد الرضا، مرجع سابق، ص 108.

[2]– وارم العيد " البعد الثقافي للعولمة و أثره على الهوية الثقافية للشباب العربي و الشباب الجامعي الجزائري نموذجا" **مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية** . عدد 2 . 2014.

إلى فقدان اللغة العربية لديه وانعكس وذلك في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى المواطن الجزائري هروبا من الواقع المزري في الجزائر إلى الدول المتقدمة بالنسبة لهم كما تبثه وسائل الإعلام .[1]

[1]– متحصل عليه من .68:!! htp//saadehchf.org/articles details .aspx

المبحث الثاني:السيناريوهات المستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل العولمة

الملاحظ على النظام السياسي الجزائري أنه متأثر بالعولمة و تداعياتها، و ذلك باستجابته لها من خلال الحد من الأزمة السياسية والاقتصادية وتبني الخيار الديمقراطي (الإصلاح السياسي) واقتصاد السوق وتحقيق انسجاما مع النظام السياسي الدولي من أجل استقرار النظام القائم، إلا أن ذلك لم يحسم إشكاليات عدة عانت منها الجزائر ولا تزال نتيجة وآثار التحولات العالمية وتداعياتها المستمرة .وهنا يبقى النظام السياسي الجزائري في مفترق الطرق بين متطلبات ما يجب عليه القيام به وإشكاليات تحول دون ذلك.

المطلب الأول: سيناريو تكيف النظام السياسي الجزائري مع العولمة

إن النظام السياسي الجزائري يسعى جاهدا من أجل مواكبة العولمة لكي لا يبقى في معزل مجرى عن التغيرات و الحاصلة على المستوى الدولي و فيما يلي عرض لأهم مؤشرات ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

أولا: على المستوى السياسي والأمني:

ضرورة قبول النظام السياسي لمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين وتوسيع دائرتها وتحقيق هيمنة السلطة التنفيذية على غدارة الدولة ووضع آليات وقيود مناسبة تجعل النواب يتحركون ضمن مناطق آمنة والبدء فعلا بعملية بناء الثقة بين المواطن وفكرة التمثيل النيابي[1] من تطوير نظام مؤسساتي لعلاقات النائب بقواعده الانتخابية وقيام تعاون صحيح وسليم بين السلطة التنفيذية والبرلمان يكون أساسه العمل المشترك لبناء دولة أساسات المؤسسات و إيجاد آلية تسمح للمواطن للمشاركة المباشرة في عملية التشريع[2] .تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع الخبرات الدولية والمجال التشريعي من أجل رفع كفاءة المشرعين في المجالات الهامة خاصة المالية والاقتصادية .

---

[1]– أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى التحليل السياسة العامة**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية 2002، ص 234.

[2]– طاهر خويضر، "البرلمان و المجتمع المدني"، **مجلة الفكر البرلماني** ، العدد 04، أكتوبر 2003 ، ص 76.

البحث في طبيعة العلاقة بين الحكومة والبرلمان التي أصبحت في حالة ضعف نتيجة الممارسات التنظيمية للنظام، مما زاد من إضعاف علاقة البرلمان هو وجود الائتلاف الحكومي الذي سهل مهمة الحكومة في تمرير مشاريعها مما أدخل المعارضة في حالة من التعقيد و الشغور، والتي وجدت لنفسها في أغلب الأحيان أقلية بحكم التجربة الجديدة، وحتى على مستوى عمل الأحزاب الأمر الذي أدى إلى وجود معارضة تشمل في العموم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال لكنها غير كافية.[1]

أضف إلى ذلك صياغة دستور ديمقراطي يقوم على توازي القوى المتمثلة في قوى الدولة وقوى المجتمع.[2]

والتداول السلمي على السلطة.

والعمل على استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية والقوانين الاستثنائية وتجنيب الضغوط السياسية أثناء أداء الوظائف.[3]

ثانيا: على المستوى الاقتصادي :

تهيئة البيئة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المواطنين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن تشجيع الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية على قدر من المرونة القانونية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة عالية بتكلفة أقل في أقل وقت ممكن.

إعادة تفعيل دور القطاع العام لماله من دور إيجابي وجوهري في تقديم الخدمة للمواطنين من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني، خاصة عن طريق تفعيل الشفافية والقوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع ككل والعمل على الحد من ظاهرة الفساد داخل مؤسسات قطاعه.

---

[1]– رابح كمال لعروسي، قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري، "**مجلة دراسات إستراتيجية**"، العدد 4، 2007 ، ص 208.

[2]– علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

[3]– أحمد خروع، _**دولة القانون في العالم العربي والإسلامي بين الأسطورة و الواقع**. ديوان المطبوعات الجامعية: [د ت ن ،ص 79.

إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة على أن يعكس ذلك التغيير في الأدوار المشاركة في المسؤولية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتنطوي أعادة الهيكلة القطاع العام على التعجيل بالخصخصة وإعادة الصيغة التجارية لشركات القطاع العام.

ثالثا: على المستوى الاجتماعي و الثقافي

تطوير القدرات البشرية من خلال خلق شراكة بين الخبراء ومؤسسات المجتمع المدني بتنظيم دورات وندوات تعمل على تطوير الثقافة التنظيمية ودعم أسس الحوار والنقاش الإيجابي من أجل تطوير مفهوم الديمقراطية.

تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها وتنسيق حملات إعلانية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام.[1]

تقوية المجتمع المدني وتحوله إلى مؤسسات حقيقية أن تتوافر له المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة استراتيجياتها وبرامجها.[2]

أما من الناحية الإعلامية يجب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب بإعادة النظر في قانون العقوبات الذي جعل من وسائل الإعلام المكتوب ناطقا رسميا باسم السلطة.

---

[1]– صالح زياني، "واقع و آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي." **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد 9 ، 2003، ص 81.

[2]– عبد الغفار سكر و مور محمد، **المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية** .ديمشق.:دار الفكر ،2003، ص 58.

فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري، ورفع احتكارات الدولة عليه مع ضمان الحقوق والحريات، حيث أن احترام الحقوق والحريات هو شرط أساسي لإقامة السلام والاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني :سيناريو عدم التكيف النظام السياسي الجزائري مع العولمة .

على الرغم من عملية الإصلاح التي قام بها النظام السياسي الجزائري، إلا إن غياب الإرادة السياسية وكثرة المستجدات على المستويين الداخلي والخارجي اثر سلبا على هذه الممارسة وعلى عملية الانفتاح السياسي برمتها .

أولا: على المستوى السياسي والأمني: يمكن الاستدلال بمؤشرات التالية:

1/ضعف أداء قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية. حيث يعد هذا العنصر سببا ونتيجة في إن واحد لضعف الممارسة السياسية في الجزائر، ومن بين هذه القنوات نجد المواطن والمجتمع المدني والأحزاب السياسية:

أ/المواطن:

يكون ضعفه من خلال إغفال المواطن، وتحجيم دوره كفاعل مؤثر في أية ممارسة سياسية ناجحة، بحيث تكون مشاركته محدودة في هذه العملية مثل التعديل الدستوري الأخير الذي تم فيه تحجيم مشاركة المواطن الذي كان بمقتضاه مراجعة المادة 74 التي تحدد العهدة الرئاسية وعددها بل تم بتمرير التعديل

في البرلمان دون استفتاء وهذا ما يعبر عن عدم اكتمال الثقة بين السلطة السياسية الذي من اجله تصنع معظم السياسات الدولة .[1]

ب/ المجتمع المدني :

تعمل الدولة على ممارسة اكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات وذلك عبر وسائل عديدة وهذا ما جعل المجتمع المدني في الجزائر يتميز بالتعبئة لصالح النظام السياسي، حيث قامت العديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين اتجاه النظام السياسي، بحيث نجد مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري تدعم مرشح السلطة في اغلب الانتخابات مثل انتخابات 2004[2].

ج/الأحزاب السياسية :

يلاحظ عن الأحزاب السياسية في الجزائر إفراغها من محتواها وغياب الثقة بينها وبين السلطة السياسية ويؤكد هذا العديد من المؤشرات ومنها محاصرة النشاط الحزبي بالقيود القانونية والتضييق عليها ميدانيا سيما تلك المعارضة لتوجهاتها وعدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب لتمارس نشاطها السياسي وبالأخص تلك القادرة على التجنيد الجماهيري وحتى إن استوفت كل الشروط وان ظاهرة تقييد الممارسة الحزبية سوف تفرز العودة إلى ممارسة الأحادية السياسية[3].

---

[1] –صالح زياني (محررا) ،**التحولات السياسية في الجزائر منضور سوسيو اقتصادي** .باتنة :دار القانة للنشر التوزيع، 2008 ،ص 111.

[2] – عربية عبد الرحمان ،دور المجتمع المدني في الحياة السياسية :دراسة النظرية التحليلية المجتمع المدني. الجزائر نموذجا .**مذكرة ليسانس** (جامعة، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)2012–2013،ص50.

[3] –صالح زياني (محررا) ،مرجع سابق ،ص 115

2/الجمود الجهاز البيروقراطي الحكومي:

ان التغييرات البنائية الوظيفية التي حدثت في المجتمع بشكل متسارع لم يواكبها التطور في القوانين وهو ما احدث خللا على المستوى هياكل أي أن المنظومة القانونية الإدارية بقيت جامدة بدون تطور يواكب التحولات الحاصلة وعدم تحديث الهياكل التنظيمية للإدارة العمومية [1]

مشكلة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة وتصبح هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا ليس فقط للأمن القومي الجزائري بل لمجمل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وخاصة وان الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية السلطة الحاكمة وعليه أصبح هاجس الأمن الدولة من الهواجس الأمنية للبلد وهو ما اثر سلبيا على الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن التهديد لايزال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر،أن حل معضلة هذه الشرعية يستدعي إشكالية الاستبعاد والمشاركة، ومن هنا فان استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمر مادامت هذه الإشكالية قائمة. [2]

4/انتشار الاغتراب السياسي:

قد ينجم عن الاغتراب السياسي القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني الذي كان سببه النزعة التسلطية للنظام السياسي وسوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع حيث أصبح المواطن يشعر بعدم الرضا، وفقد الثقة في القيادة السياسية لأنه يعاني من الإحباط وعدم الاهتمام بالتوجهات الحكومية والنظام السياسي ككل، ودليل ذلك ما أظهرته المقاطعة الواسعة في الانتخابات التشريعية 2002، التي حكمت بعدم اهتمام شريحة كبيرة من المواطنين بالعملية الانتخابية أما الصورة

[1]–محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** ، الأسباب والآثار والإصلاح .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001، ص146 .

[2]–صالح زياني (محررا)، مرجع سابق، ص ص، 109–110.

الأخرى التي تعبر عن الاغتراب الذي يعانيه المجتمع تتمثل في إعمال الشغب والعنف التي تشهدها كثير من مناطق الوطن وهو يعبر عن عدم الثقة في الدول أوفي مؤسساتها التمثلية لاقتناع الفرد الجزائري بأن النخبة السياسية بشكل عام وجميع المنتخبين بشكل خاص لاسعون إلا لخدمة مصلحهم الخاصة .

5/ طغيان المؤسسة العسكرية على النظام السياسي الجزائري: الذي جعل من الشرعية الثورية الطاغية على النظام السياسي الجزائري، حيث يرى النظام السياسي إن الجيش هو الذي قادة إلى الثورة التحريرية واستقلال الجزائر لذلك يبقى هو المهيمن[1] .

ثانيا/على المستوى الاقتصادي :

1/التبعية الاقتصادية :إن تتزايد الحركة الاقتصادية وما تفرزه العولمة من تطور غير مسبوق في مجال التبادل التجاري، وفشل السياسية التنموية وعدم تحقيق المشاريع التي كانت تهدف إلى الوصول لاكتفاء الذاتي في الإنتاج أدى إلى تعمق التبعية الخارجية للقوى الرأسمالية العالمية[2] .

2/مشكلة الاقتصاد الريعي :إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي بحكم احتلال إنتاج المحروقات النسبة تفوق 95% من صادرات الجزائر وعلى الرغم من ذلك عدم التنوع في المداخيل.

3/تكاليف الانفتاح الاقتصادي : شروع الدولة الجزائرية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كي تنتقل من نمط توجيه الدولة إلى نمط اقتصاد السوق وتتخلى عن الملكية والتخطيط وذلك لتطبيق لبرامج الإصلاحية

[1]–نفس المرجع ،ص112

[2]–نفس المرجع ،ص110.

المفروضة من طرف مؤسسات المالية الدولية كنتيجة مباشرة لأزمة المديونية، وقد نتج عن تلك البرامج تكاليف باهظة .[1]

مع ارتفاع سعر النفط امتلأت الخزينة الجزائرية بالعملة الصعبة وهو ما سمح للجزائر إبرام اتفاقيات مع الدول الدائنة لكي تسدد الديون الخارجية حيث بلغ حجم الاحتياطات المالية المودعة في خزائن الأمريكية سنة 2008اكثر من 148 مليار دولار وبرغم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من جراء من التخلص من المديونية الخارجية فان انعدام الشفافية في التعامل مع المؤسسات المالية يساعد على تهريب الأموال وإيداعها في البنوك الأجنبية [2]

ثالثا/ على المستوى الثقافي و الاجتماعي:

1/معضلة الفساد: لقد أخذت أشكال الفساد في الجزائر بعدا ونسيجا شبكيا يصعب فهمه ومن أهم معالم هذا النسيج الزبونية السياسية ،التي تكرس منطق لانغلاق السياسي والرشوة والوساطة سيما في ظل إقبال الجزائر على مشاريع كبرى بفعل وفرة الوارد البترولية وكذلك قضايا الفساد الحالية المرتبطة بانجاز الطريق السيار شرق غرب وتلك المتعلقة بمجمع سوناطراك البترولي.

عدم قدرة و نجاعة الآليات التي تم رصدها للحد من هذه الظاهرة مثال ذلك الهيئة التي صادق عليها نواب البرلمان الجزائري في 2006 التي سميت بالمرصد الوطني لمكافحة الفساد التي لم يبرز دورها [3] .

[1]–محمد حليم ليام ، مرجع سابق ،ص151.

[2]–نفس المرجع ،ص164.

[3]–نفس المرجع ،ص165.

2/عدم المساواة: ويظهر ذلك من خلال مشكلة العدالة التوزيعية .ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ/ التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين ،تشير بعض النتائج إلى بروز تركيز الثروة لدي فئة وانتشار الفقر حيث تملك نسبة 25% من الأسر الأكثر ثراء تبلغ لديها نسبة 53% من ميزان الاستهلاك وتبقى إلا حصة 39.5 %من ميزان الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نسبة 50% وتعكس هذه النسب تنامي ظاهرة التفاوت الطبقي الذي يؤدي الى غياب الطبقة الوسطى ويصبح المجتمع مكون من طبقتين فقط هما:الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة .

ب/زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية: تبين مختلف مناطق الدولة الاختلاف الكبير من حيث استفادة المواطنين من الخدمات الأساسية لاسيما بعد تطبيق الإصلاح حيث تبرز الإحصاءات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة مثلا، حيث يتحلى عدم العدالة التوزيعية فيما يخص الخدمة الصحية من وجود تباينات الكبيرة من حيث التوزيع الأطباء العاميين والمختصين[1] .

3/ السيطرة على الإعلام :تبعية الإعلام حيث تعد الإجراءات الرقمية الصارمة لوسائل الإعلام جانبا مثبطا للممارسة الإعلامية في الجزائر، فالمضايقة الرقابية أدت إلى اختفاء العديد من الصحف التي تضمنت أراء جريئة برغم من وجود ترسانة من القوانين المتعلقة بالإعلام الصادر في 2012 .

إن هيمنة السلطة وسيطرتها على وكالة الأنباء وكذا قطاع السمعي البصري وفرضها رقابة مشددة على مصادر الخبر وكذلك دعمها المالي الذي تحصل عليه بعض الوسائل الإعلام الخاصة [2] قد تفضي

[1]–نفس المرجع ،ص ص.161–162

[2]– صالح زياني، مرجع سابق ،ص114.

القيود والمعيقات التي يفرضها النظام السياسي إلى حد من حرية الإعلام في الجزائر بل وان هذه الحرية عرفت تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة في ظل استمرار غلق الساحة الإعلامية[1] .

[1]– محمد حليم ليام، مرجع سابق ،ص153

الخاتمة

الخاتمة

أدت جملة من المتغيرات الدولية المرافقة لنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى ظهور عصر العولمة الذي أكد على ضرورة تبني الديمقراطية التعددية وضمان حقوق الإنسان وغيرها ،كما أكد على ضرورة تبني التحرير الاقتصادي والتجاري والمالي ،وتفعيل آليات السوق الحر أيضا وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى مجموعة من استنتاجات وهي كالتالي:

العولمة بمعناها النظري هي إكساب الشيء الطابع العالمي وجعل نطاق تطبيقه عالميا ولكن من خلال التطبيق الواقعي لسياسات العولمة نستطيع إن نقول أنها نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تصنع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم .

تتباين وجهات النظر لسياسات العولمة فتراها الدول متقدمة إنها نوع من أنواع تحرير التجارة إما الدول النامية فتراها نوع من أنواع السيطرة الامبريالية .

كان للعولمة تأثيرات بارزة على النظام السياسي الجزائري وذلك من خلال :

إعلان قانون الوئام المدني في جانفي 2002 والمصالحة الوطنية في أوت 2005 لوضع نهاية للنزاع الداخلي لان من شروط التحول الديمقراطي توفر الأمن.

التعديل الدستوري لمواكبة الأوضاع الجديدة حيث جاء التعديل الدستوري لسنة 2002 لترسيخ فكرة حقوق الإنسان من خلال عمل على ترقية اللغة الأمازيغية وتطويرها لأنها من حقوق المواطن الأمازيغي

إصدار مجموعة من الإصلاحات سنة 2012 متعلقة بقانون الأحزاب وقانون الجمعيات وقانون الانتخابات و إصدار قانون متعلق بالمراءاة و قانون الإعلام.

إصدار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى مستوى من الرفاهية للدول المتقدمة .

أما من الناحية الخارجية قامت الجزائر على إتباع إستراتيجية الانفتاح على العالم الخارجي وذلك من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة مع الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي ولولايات المتحدة وذلك لتحسين مكانة الجزائر عالميا.

بما أن للعولمة وجهان وجه ايجابي متمثل في الشعارات التي ترفعها والوجه السلبي متمثل في المصلحة البرغماتية، ومن خلال هذا نستنتج ايجابيات وسلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري .

تكمن ايجابياتها في محاولة تمسك الجزائر على مستوى البنى الدستورية والقانونية وبالمعايير المشتركة المكونة للمنظومة الديمقراطية ،وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية بروز عدد هائل من جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .

إما سلبياتها تتمثل في :انبهار الشباب الجزائري بالثقافة الغربية وأسلوب الحياة الغربية وهذه التبعية الفكرية والانبهار الحضاري دائما يحدث في الشعوب المتأخرة ثقافيا وعلميا واقتصاديوالتي تؤدي بدورها إلى انصهار الهويةِ الثقافية ويصبح التقليد سيد الموقف خصوصا لدى فئة الشباب

ومن أجل مسايرة النظام السياسي الجزائري للعولمة والخروج من التخلف يجب عليه :

إشراك القنوات غير الرسمية لتقوم بوظائفها وأدوارها بشكل كامل وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتأكيد على استقلاليتها.

ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين.

تفعيل قنوات المشاركة المختلفة من خلال مساهمتها لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة الحاكمة.

التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجواري ، ويمكن للمدرسة أن تقوم بالدور هام في هذا المجال ، والمنظومة القيمية الأخلاقية الإسلامية تؤكد على احترام الغير والتسامح والسلم بدل العنف والتعاون بدل الإقصاء.

ضرورة دعم القطاع الخاص ليساهم في تنمية وبلورة قوى اجتماعية تكون لبنة هامة من لبنات هذه القنوات وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني ،لاسيما وان وجود القطاع الخاص وقوي سيساهم في توفير الدعم المالي والمادي لهذه المؤسسات.

الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية والمتمثل في عدم تدخلها في السياسة حتى يتسنى للنظام السياسي الاستمرار في نهجه الذي يرمي إلى إحلال السلم في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المصادروالمراجع

أولا: باللغة العربية

*القرآن الكريم

الكتب :

1_ أبو ذياب، فوزي، **المفاهيم الحديثة للأنظمة و الحياة السياسية**.بيروت:دارالنهضة العربية للنشر و التوزيع.1971.

2-أحمد، فؤاد مصطفى ، **المنظمات الدولية**، الإسكندرية:دار الجامعية للنشر .1998.

3-أشوي، رعد صالح،**التعددية السياسية في عالم الجنوب**. عمان:دار المجدلاوي،2006 .

4-بن أشنهو، عبد اللطيف ، **الجزائر اليوم بلد ناجح**. [ب .د. ن]: [ب. ت. ن] .

5- بن بوزيد، بوبكر، **اصلاح التربية في الجزائر. رهانات و إنجازات**. الجزائر: دار القصبة للنشر .سنة 2009.

6-بوشعير، سعيد ، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية والمقارنة**،ج2 .الجزائر: ديوان المطبوعت الجامعية، 2005.

7-بن عنتر، عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر،أوروبا ، الحلف الأطلسي.** الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 2005

8-بونصرة ،محمد ،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**. القاهرة :ايتراك للنشر و التوزيع، 2004.

9-ثابت ،أحمد و آخرون، **العولمة و تداعياتها في الوطن العربي** . بيروت، ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004.

10-جواد، الكاظم صالح، علي الغالب العاني، **الأنظمة السياسية.** بغداد :مطبعة دار الحكمة، 1991.

11-حليم، ليمام محمد ،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** ، الأسباب والآثاروالإصلاح .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

12-خروع ،أحمد،_**دولة القانون في العالم العربي والإسلامي بين الأسطورة و الواقع.** ديوان المطبوعات الجامعية.[د ت ن].

13-ديدان ،مولود، **مباحث في القانون الدستوري النظم السياسية** ، الجزائ: دار النجاح للكتاب ، 2005.

14-رشاد، القصبي عبد الغفار ،_**الطور السياسي و التحول الديمقراطي.** القاهرة: كلية العلوم الاقتصادية و السياسية ، 2006.

15-زياني، صالح،(محررا)**التحولات السياسية في الجزائر منضور سوسيو اقتصادي** .الجزائر :دار القانة للنشر والتوزيع .2008 .

16-سكر، عبد الغفار ؛ مور محمد، _**المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية**_. دمشق.:دار الفكر .2003 .

17-سلطان، فضل الله، **العولمة السياسية.** الإسكندرية: دار الجامعيين للطباعة،2000.

18-الشبكشي، علي حسن ،**العولمة نظرية بلا منظر**.القاهرة: نهظة مصر للطباعة و النشر، 2001.

19-عليوة ،سيد، **علوم السياسية**.مصر: مطبعة الجمهورية الاسكندرية،1999.

20-صوفي، عبد اللطيف، **العولمة وتحديات المجتمع الكوني**.الجزائر :مطبوعات جامعة منتوري،2001.

21-صقر،عمر ،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**.الإسكندرية: الدار الجامعية،2001.

22-قيرة ،إسماعيل،آخرون.**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،2000.

23-قوارية، أحمد ، **رجل الأقدار زعيم المصالحة الوطنية بين الموهبة و القيادة** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2005.

24-لعشب، محفوظ، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001.

25-مجذوب ،أسامة ،**العولمة و الإقليمية**، ط2 . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001.

26-محمد، حسن عصمت ،**دراسات في العلاقات الدولية الحديثة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

27-محمد سعد، أبوعامود,**النظم السياسية في ظل العولمة** .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2010.

28- مرابطي فدوى، **السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي،دراسة قانونة مقارنة**. لبنان: بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ، (د.س.ن).

29- مصطفى، الحسين أحمد، **مدخل إلى التحليل السياسة العامة**. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية 2002.

30-منيسي، أحمد ،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

31-ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية.** الجزائري : مديرية النشر بجامعة قالمة ، 2006.

32-هاشم، نعمة كاظم، **الحلف الأطلسي والتوسع إلى الشرق في الحوارات مع الجنوب والأمن القومي العربي**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العلي ،2001.

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجزائر: مطبعة الجيش، 1996.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.قانون رقم 02-03 المؤرخ في 2002/04/10 يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**. العدد 25، 2002 .
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.،قانون رقم 03/12،المؤرخ في 12 جانفي2012،يتضمن إصلاح قانون المرأة ،**الجريدة الرسمية**، العدد02
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 12/01المؤرخ في05-01-2012.قانون متعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد.02.

الدوريات :

1-أسعد، طارش عبد الرضا، "الأثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث "**مجلة دراسات دولية**.عدد 43 [د . د . ن] .[د. ت . ن].

2- بوفليح، نسل ،"دراسة تنمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010/2000 "،**مجلة الدراسات الاجتماعية و الإنسانية .**

3- تومي، عبد الرحمان ، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد 6 جويلية -2005 .

4-حديدان، صبرينة، معدن شريفة، "" مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر"". **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** .عدد خاص :ملتقى التكوين بالكفاءات في التربية[د ت ن] .

5- خويضر، طاهر، "البرلمان و المجتمع المدني" **مجلة الفكر البرلماني** ، العدد 04، أكتوبر 2003.

6-"دور البرلمان في الوقاية من الفساد "**مجلة الفكر البرلماني** .الجزائر :مجلس الأمة، جانفي 2006.

ذياب مها، "تهديدات العولمة للوطن العربي"،**مجلة المستقبل العربي**، عدد 276 ،فيفري 2002

7- زياني ،صالح ، "واقع و آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي" **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، العدد 9 ، 2003،.

8-زرمان، كريم ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 01-09". **مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية**، العدد 7 ، جوان 2010.

9- سنطوح، حسن ، "الحوار الجزائري الأطلسي ، من أين و إلى أين؟" **مجلة دراسات استراتيجية** ،العدد 2062

10- سويقات، أحمد ،"التجربة الحزبية في الجزائر" 2004 **مجلة الباحث** .العدد 04. 2004 .

11-شبايكي، سعدان "" الأثار الاقتصادية والاجتماعية للنظام التعليم العالي (ل م د) "**مجلة البحوث والدراسات العلمية** ،عدد 5 ، جويلية 2011 .

12- سموك ،علي ، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة" مقاربة سوسيولوجية" **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد 7 فيفري 2005.

13- لعروسي، رابح كمال ،" قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري "**مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 4 ،2007.

14-ناجي ،عبد النور، التمثيل النيابي في البرلمان التعددي، **مجلة التواصل** ، العدد 20، ديسمبر 2007.

15-وارم ،العيد، "البعد الثقافي للعولمة و أثره على الهوية الثقافية للشباب العربي و الشباب الجامعي الجزائري نموذجا" **مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية** . عدد 2 . 2014.

الدراسات غير منشورة :

1-أبو صالة، أشرف غالب ، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1990-2011) .**رسالة الماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية قسم العلوم السياسية، 2001-2012).

2-العلمي، سليمة ، الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية .**مذكرة الماستر**، (جامعة بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2010-2011).

3-أيمن ،يوسف ،تطور التعليم العالي و الإصلاح و آفاق .**رسالة ماجستير** (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية قسم علم الاجتماع،2007-2008).

4- باهي، سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:دراسة للنموذج الليبي .**رسالة الماجيستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.2011/2010).

5_بدري، ابتسام ،_الأحزاب السياسية في الجزائر مصر، دراسة مقارنة .**مذكرة ماجيستير** (جامعة وهران، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2006-2007).

6-بوجيت ،مليكة ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في الخلفيات التفاعلات الابعاد .**مذكرة الماستر**،(جامعة الجزائر ،كلية الحقوق السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)

7-بورادة ،حسن ،الاصلاحات السياسية في الجزائر1988-1992. **رسالة الماجستير**، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،1993).

8-حسين، عبد القادر ،الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلي. **مذكرة الماستر**،(جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية.2011-2012).

9-حشود، نور الدين. العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004 **رسالة ماجستير**.(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2005) .

10-شبل، بدر الدين ، الحقوق والحريات السياسية وعلاقتهما بالتحول السياسي في الجزائر،**رسالة الماجستير**(كلية الحقوق والعلوم الانسانية ،قسم الحقوق ،2003 .جامعة بسكرة 2002).

11- عبد القادر، حسين، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية. **رسالة الماجستير** (جامعة ، تلمسان،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2012/2001).

12-عربية ،عبد الرحمان ،دور المجتمع المدني في الحياة السياسية :دراسة النظرية التحليلية المجتمع المدني. الجزائر نموذجا .**مذكرة ليسانس** (جامعة ،باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)2012-2013.

13-ضربري، عزيزة ، الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر **رسالة الماجستير**، (باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية .قسم العلوم السياسية 2008).

14- قابسي ،أسماء ، تقييم البرامج التنموية 2009/2001 مع رؤية استراتيجية للاقتصاد الجزائري و في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014 . **مذكرة الماستر** ، (جامعة قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم الاقتصاد،2011).

15-محمد ،بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. **أطروحة الدكتوراه** ،(جامعة الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية2008).

16-مزغيش ،فايزة، التحول الديمقراطي في الجزائر (1999- 2010) **مذكرة الماستر** (جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية2013/2013).

17- منصوري، عبد النور ، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني .**مذكرة ماستر** ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2009-2010) .

الملتقيات :

1- بريش، عبد القادر، معزوز، لقمان، أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء 50 سنة من التنمية جامعة .بشار.05/04/ مارس 2014.

2- بوعمامة ،زهير ،محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني واثره في عملية التحول السياسي في الجزائر كراسات الملتقى الاول للتحول الديمقرادي في الجزائر ، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2005.

3- كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر" كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2005.

4_ مسدور، فارس، رزيق كمال، "حول الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي .ملتقى "موضوعه: انعكاسات الجزائر في الألفية الثالثة منعقد في يومي:21- 22 ماي 2009.

الروابط الالكترونية :

1-السويسي، ماهر أحمد، **الأحزاب السياسية فلسطين**، الجامعة الإسلامية،متحصل عليه من :www.pelesteine.ps/inoux.php ?oction

2-**انضمام الجزائر إلى المظمة العالمية للتجارة** ،متحصل عليه من موقع : www.djefa.info

بويبة، نبيل، " آليات استرجاع الأمن في عهد بوتفليقة%: متحصل عليه من www.bochaib.net/mas/ndex,php?option=com:content:

3-شبنخوا، انعقاد الجولة 11 من مفاوضات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ، الجمعة المقبل بجينيف،2013/04/04 متحصل عليه من: http// arabic.com/people.

4- لعويدي، نور الدين، المصالحة الوطنية حظوظها و عوائقها: متحصل عليه من: www.aqlamonbie.com/archives/nceur12algerie.html

6- وزارة الخارجية، **الجزائر- الاتحاد الأوروبي** . متحصل عليه من http//193.194.78.233/maar/stories.php ?story : 06/03/6688761.

7- هدنة مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي تجمع بالجزائر. متحصل علي من:.www.bzbelajazair.net/mobules.php ?name :newsfile :article8

ثانيا:باللغة الاجنبية

I-Les Ouvrages

1-Fridrique Sachwald ,**les défis de la mondialisation** .Paris Masson.1994.

2-Piere de Senarchens ,**mondialisation**, **Souverainte**.Armond colin.1991.

II- rapport.

1-Conseil nationa Economique et Social ;Rapport sur le Développement Humain en Algérie 2007.Ralisé en Coopération Avec la PNUD.Algerie .

2-CNE ;Rapport sur la Développement Humin en Algerie2006.Réalisé en Coopération avec le PNUD Algerie.

قائمة الجداول

جدول رقم (01) يمثل توزيع مشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.....56

جدول رقم (02) يمثل نفقات مخصصة لدعم برناج الانعاش الاقتصادي 2005-2009.....58

جدول رقم (03) نسبة مشاركة المرأة في البرلمان.....78

جدول رقم(4) يوضح تطور مؤشر التنمية في الجزائر من خلال 1999-2008.....80

جدول رقم (5) يوضح نسبة المحروقات من صادرات الجزائر.....83

قائمة الأشكال

شكل رقم (01) يمثل البرنامج الخماسي 2010-2014.....60

شكل رقم (02) الاصلاحات الجديد لمناهج التربوية.....72

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للعولمة والنظام السياسي الجزائري 6

المبحث الأول: مفهوم العولمة..... 7

المطب الأول: تعريف العولمة..... 7

المطلب الثاني: أليات العولمة..... 10

المطلب الثالث: مجالات العولمة..... 14

المبحث الثاني: مفهوم النظام السياسي الجزائري..... 21

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي..... 21

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الجزائري..... 23

المطلب الثالث : المؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي الجزائري..... 29

الفصل الثاني: مظاهر تأثير العولمة على النظام السياسي الجزائري خلال فترة1999-2014 42

المبحث الأول: التأثير السياسي والأمني..... 43

المطلب الأول: تأثير العولمة السياسي والأمنية على مستوى السياسية الداخلية..... 43

المطلب الثاني: تأثير العولمة السياسي والأمني للسياسية الخارجية..... 48

المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي..... 55

المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي..... 55

المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية الجزائرية..... 62

المبحث الثالث: التأثير العولمة الاجتماعي والثقافي 70

المطلب الأول: الإصلاح في المنظومة التربوية.....70

المطلب الثاني: حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.....75

الفصل الثالث :رؤية تقييميه ومستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل تأثيرات العولمة.....77

المبحث الأول: ايجابيات وسلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري.....78

المطلب الأول: ايجابيات العولمة على النظام السياسي الجزائري.....78

المطلب الثاني: سلبيات العولمة على النظام السياسي الجزائري.....82

المبحث الثاني: مستقبل النظام السياسي الجزائري في ظل العولمة.....86

المطلب الأول: سيناريو التكيف مع العولمة.....86

المطلب الثاني: سيناريو عدم التكيف مع العولمة.....89

الخاتمة.....و-ح

قائمة المراجع.....99

قائمة الجداول والأشكال.....110

ملخص الدراسة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في فهم ظاهرة العولمة وتأثيراتها على النظام السياسي الجزائري على اعتبار أن انتصار الرأسمالية الغربية "ما يصطلح على تسميته العولمة "، أصبح يمثل الإطار المرجعي لتحليل الظواهر المتفاعلة .

إن العولمة تعني الانتقال من الأنظمة التسلطية إلى الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والقيم غير المادية والثورة المعرفية، ومن ثم تأثير البالغ على كل الدول والمجتمعات سيما النامية منها.

ويعد النظام السياسي الجزائري احد الأنظمة التي أثرت عليها العولمة بمختلف مظاهرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى إدخاله مجموعة من الإصلاحات المواكبة لتغيرات التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وتخلص الدراسة إلى أن تأثيرات العولمة على النظام السياسي الجزائري مست كل الميادين، فتنوعت بين التأثير الايجابي والتأثير السلبي مما يجعل مستقبل النظام رهين فك معادلة مسايرة التحولات العالمية والاندماج في المنظومة ومحاولة المحافظة على خصوصيته.